الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: 161635097035

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

بعنوان:

الآثار الاقتصادية والسياسية للحرب العالمية الثانية على مصر

(1939 – 1952)

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبة:

مناصري بشرى

تاريخ المناقشة:

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

أحمد مسعود سيد علي	الرتبة: أستاذ التعليم العالي (أ)	جامعة المسيلة رئيسا
عيسى بن قبي	الرتبة: أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة مشرفا ومقررا
إبراهيم والي	الرتبة: أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة ممتحنا

شكر وعرفان

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه وامتنانه لي لإتمام هذه المذكرة، الى كل من أمد يد العون، وبأصدق المشاعر وبكلمات طيبة نابعة من قلبي أتقدم بجزيل الشكر الى من كانوا سببا في استمرار واكتمال مسيرتي الدراسية، الى جميع أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ جامعة المسيلة وأخص الشكر والتقدير للأستاذ عيسى بلقبي ولتوجيهاته العلمية التي ساهمت بشكل كبير في إتمام واستكمال هذا العمل؛

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري الى الأساتذة الافاضل أعضاء لجنة المناقشة وإلى كل أساتذة قسم التاريخ؛

والى كل من ساعدني في أنجاز هذا العمل من قريب وبعيد.

الاهداء

إلى صاحب القلب الطيب، إلى صاحب النفس الابية، إلى من حارب من أجلي؛

الى هبة الرحمان إلى من جاهدت وضحت من أجلي إلى من ذاقت ألوان الشقاء في تربيتي إلى نبع الحنان والعطاء أمي العزيزة؛

إلى من ناضلت من أجل سعادتي وكابدت مشاق الحياة إلى من وقفت جنبي في جميع أوقاتي فشكرا لكي من أعماق قلبي على عطائك الدائم أختي العزيزة؛

إلى من وقفوا جنبي دائما، إلى من كانوا خير عون وسند وناصح، إلى من شدوا من أزري دوما إخوتي الأعزاء.

مقدمة

مقدمة:

لقد اندلعت الشرارة الأولى للحرب العالمية الثانية بأوربا سنة 1939، لكن سرعان ما امتد لهيبها إلى معظم أنحاء العالم. وكانت منطقة المشرق العربي عموما ومصر بصفة خاصة، إحدى ميادين هذه الحرب رغما عنها، فمصر كانت تربطها ببريطانيا معاهدة ممضاة سنة 1936، وقد استغلتها هذه الأخير لتجعل من المنطقة قاعدة لقواتها العسكرية، ومنطلقا لمواجهة خصومها في الحرب العالمية الثانية، وبذلك أصبحت مصر مركزا من مراكز تحرك جيوش الحلفاء وتموينها وعبرت ارضها وموانئها اعداد هائلة من قواتهم، كانت إنجلترا تستخدم القناة كقاعدة حربية حشدت فيها الامدادات والمؤن والاساطيل الامر الذي حمل الالمان والايطاليين على مهاجمة مصر.

فموضوع بحثنا يتمحور حول الكيفية التي تفاعلت بها السلطات المصرية مع هذه الظروف التي جعلت من مصر نفسها طرفا في حرب لا تعنيها وفرض عليها تحمل نتائجها سلبا وإيجابا دون إرادتها.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

وتعود أسباب اختياري لموضوع الآثار السياسية والاقتصادية للحرب العالمية الثانية على مصر 1945_1952 الى عدة عوامل موضوعية وذاتية:

عوامل ذاتية:

*الميول الشخصي لدراسة تاريخ المشرق العربي خاصة مصر.

*معرفة تفاصيل أكثر عن الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على الحركة الوطنية في مصر.

عوامل موضوعية:

*ابراز مختلف الاحداث والوقائع التي ميزت مصر خلال الحرب العالمية الثانية.

*التعرف على موقف مصر من أطراف الحرب العالمية الثانية (الحلفاء و المحور).

*الاطلاع على الأثار التي خلفتها الحرب العالمية الثانية على مصر ونعكاساتها السياسية والاقتصادية.

إشكالية الدراسة:

قد حاولنا من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ماهي التأثيرات السياسية والاقتصادية للحرب العالمية الثانية على مصر ؟

وللاجابة على هذه الإشكالية وجب علينا طرح الإشكاليات التالية:

*كيف كانت أوضاع مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبيل الحرب العالمية الثانية؟

*ما هو الدور الذي لعبته مصر أثناء الحرب العالمية الثانية؟

* كيف كان موقفها من الأطراف المتصارعة في الحرب ؟

* ما هي تأثيرات الحرب العالمية الثانية على الواقع المصري إقتصاديا وسياسيا؟

منهج الدراسة:

إن طبيعة الدراسة التي تعالج احدى أهم المواضيع التاريخية الحساسة يتطلب الاعتماد على المنهج التاريخي الوصفي إضافة الى المنهج التاريخي التحليلي.

فالتاريخي الوصفي اعتمدت عليه في استعراض ووصف وتقصي الاحداث والوقائع وتتبعها والوقوف عند اهم المحطات السياسية البريطانية وانعكاساتها على الشعب المصري وردود فعله اتجاه ذلك لتحقيق الاستقلال.

اما التاريخي التحليلي من خلال تحليل الاحداث واستخلاص النائج التي مرت بها مصر قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، وطبيعة السياسة البريطانية وانعكاساتها على مصر وردود فعل الشعب المصري والحكومة المصرية.

أهداف الدراسة:

تنحصر اهداف الدراسة في النقاط التالية:.

*التعرف على أوضاع مصر قبيل الحرب العالمية الثانية بعد الغاء الحماية البريطانية سنة 1922 وبعد ابرام معاهدة 1936.

*التعرف عن علاقة مصر مع بريطانيا بعد رفع الحماية وفي ظل القود التي فرضتها معاهدة 1936.

*الاطلاع على التطورات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها مصر بعد الحرب العالمية الثانية .

خطة البحث:

وللاجابة عن الإشكالية المطروحة التساؤلات الفرعية إرتأينا تقسم خطتنا الى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة .

وقد تحدثنا في الفصل التمهيدي عن أوضاع مصر قبيل الحرب العالمية الثانية والذي يندرج تحته ثلاثة مباحث عالجنا في المبحث الأول الجانب السياسي لمصر قبيل الحرب العالمية الثانية، والمبحث الثاني تطرقنا فيه الى الجانب الاقتصادي، اما المبحث الثالث خصصناه لدراسة الجانب الاجتماعي والثقافي.

أما الفصل الثاني بعنوان مصر في خضم الحرب العالمية الثانية ويندرج تحته ثلاثة مباحث المبحث الاول تحت عنوان التطورات السياسية للحركة الوطنية في مصر خلال الحرب العالمية الثانية، المبحث الثاني عالجنا فيه موضوع الأوضاع الاقتصادية لمصر خلال الحرب العالمية الثانية، اما المبحث الثالث والأخير تطرقنا فيه الى الأوضاع الجتماعية في مصر خلال الحرب العالمية الثانية.

أما الفصل الثالث والأخير بعنوان اانعكاسات الحرب العالمية الثانية على مصر، مبحثه الأول تحدثنا فيه على الاثار السياسية وموقف الحركة الوطنية المصرية إزاء الحرب العالمية الثانية وموقف الامبراطورية البريطانية، والمبحث الثاني تحدثنا فيه عن النتائج الاقتصادية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية في مصر، والمبحث الثالث بعنوان النتائج الاجتماعية للحرب العالمية الثانية على مصر.

بينما تضمنت الخاتمة الاستنتاجات المتوصل اليها في دراستنا.

أهم المصادر والمراجع:

اهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في دراستي:

بالنسبة للمادة العلمية التي اعتمدت عليها لانجاز دراستي تنوعت بين مصادر ومراجع ومقالات ورسائل جامعية وغيرها.

من بين المصادر التي اعتمدت عليها كتاب محمد شفيق غربال بعنوان تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ومحمد حسين هيكل بعنوان مذكرات في السياسة المصرية من سنة 1916_1937 من الحماية الى الغاء الامتيازات الأجنبية، وعلى كتاب معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا لمؤلف مجهول.

ومن بين اهم المراجع التي اعتمدت عليها في دراستي محمد علي القوزي دراسات في تاريخ مصر المعاصر.وكتاب تاريخ العالم العربي المعاصر لاسماعيل احمد ياغي.

إضافة الى الرسائل الجامعية منها أثر الحرب العالمية الثانية على المشرق العربي مصر والعراق وفلسطين انموذجا لبريزة شيبوب.

بالإضافة الى الموسوعات من بينها الموسوعة السياسية بأجزائها لعبد الوهاب الكيالي.

الصعوبات:

ان أي دراسة لا تخلو من الصعوبات ومن بين الصعوبات التي واجهتني نذكر:

*ضيق الوقت الممنوح لانجاز الدراسة.

*مشكلة التكرار في المحتوى والمضمون لاغلب المؤلفات التي تناولت الموضوع.

*تضارب المعلومات واختلاف التواريخ في بعض الحداث التاريخية أي هناك اختلاف بين المصادر والمراجع في نقل الاحداث.

الفصل التمهيدي: أوضاع مصر قبيل الحرب العالمية الثانية.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية.

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية والثقافية.

الفصل التمهيدي: أوضاع مصر قبيل الحرب العالمية الثانية.

عندما نشبت الحرب العالمية الأولى في أغسطس 1914 لم يكن قد بقي من أقطار المشرق العربي بل والعالم العربي كله تحت الحكم العثماني سوى اقاليم الهلال الخصيب (بلاد ما بين النهرين أي العراق والشام) بالإضافة الى بعض اجزاء شبه الجزيرة العربية، وقد كانت الحرب العالمية الاولى حدثا فاصلا عميق الاثر في مستقبل ومصير هذه الاقطار فقد انتقلت من عهد له سماته الى عهد اخر تختلف سماته تماما[1].

المبحث الأول: الأوضاع السياسية.

ثورة 1919: كانت ثورة1919 علامة بارزة في تاريخ النضال الوطني المصري، و لم يكن تأثيرها بمجمل الحياة السياسية والحزبية المصرية فقط بل امتد تأثيرها الى خارج مصر وفاق تأثيرها ما خلفته الثورة العرابية[2].وقد تمثلت هذه الثورة في قيام الشعب المصري بردود فعل قوية كانت قمتها انفجار في ثورة عارمة ضد كل ما هو بريطاني على ارض مصر في مارس وأفريل 1919[3].

حيث بعد الحرب العالمية الأولى بسبب السخط الشعبي الكبير ونمو الاتجاه القومي في مصر، مع ان إنجلترا منعت الاجتماعات وضيقت على الصحافة وفرضت الضرائب، وملأت السجون والمعتقلات بالأحرار، الا انه ما أعلنت نهاية الحرب في 11نوفمبر 1918 حتى تم عقد مؤتمر الصلح في 13 يناير في باريس، حيث طالبت بالتخلص من الحماية البريطانية، كما تقرر ان يختار الشعب بواسطة عرائض موقعة وفدا مصريا يسافر الى باريس لشرح القضية، أسفرت الحركة على اختيار سعد زغلول[4][5]. وعلى الشعراوي وعبد العزيز فهمي. فمنعت بريطانيا الوفد للسفر الى المؤتمر[6].

---

[1]: محمود صالح منسي: **الشرق العربي المعاصر**، دم، المعادي الجديدة، تشرين الاول ،1990،ص5

[2]: سارة عبد الستار: **سعد زغلول والثورة**، مجلة تباين، مكتبة الاسكندرية، رقم 121091ص1.

[3]: مجدة بو عبد الله: **الحماية البريطانية على مصر 1882–1956**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تخصص الوطن العربي المعاصر، قسم التاريخ، تحت اشراف الامير جامعة محمد خيضر بسكرة، المسيلة، 2018_2019، ص57. [3]بوغدادة،

[4]: **سعد زغلول**: سياسي مصري، ولد بقرية ابيانة عام 1857 بدأ حياته محررا في الوقائع الرسمية، انتقل الى القضاء، درس القانون في فرنسا، عين وزيرا للمعارف 1907، أنشأ الجمعية التشريعية، شكل أول وزارة بعد قيام دستور 1923، استقال من منصبه على إثر المطالب البريطانية، تولى رئاسة مجلس النواب 1927 الى حين وفاته أغسطس 1927 ينظر: أحمد عطية الله، **القاموس السياسي**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ط3، القاهرة، مصر، ص619.

[5]: ينظر الى الملحق رقم 01.

[6]: محمد علي القوزي: **دراسات في تاريخ مصر المعاصر**، ط1، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت لبنان،1999،ص234،235.

وكذلك لم يحرك سفراء الدول الأجنبية في القاهرة الذين خاطبهم الوفد ساكنا، بدأ الوفد أسلوبا جديدا في التحرك الاتجاه الى الداخل من أجل الضغط على الخارج[1].

ازداد الحماس الوطني وعقدت اجتماعات بين الشعب وقادته تضم الالاف من التواقيع التي تطالب بسفر الوفد الى مؤتمر الصلح لإسماعه صوت مصر وحقها في تقرير مصيرها، وكان الرد البريطاني القاء القبض على زعماء البلاد [سعد زغلول، اسماعيل صدقي محمد محمود، محمد الباسل] ونفيهم الى مالطا[2]. و لقد كانت هذه الثورة سياسية من أجل استقلال الوطن لم تحدث أي تغيير اجتماعي و مع ذلك فلم تخل من ارهاصات تطبيقية ضعيفة ،و لقد كان طابع الثورة في القاهرة تنظيم المظاهرات الصاخبة و الاضرابات و تعطيل حركة المواصلات و العمال في الشوارع ،أما في المدن الأخرى وصل الطابع الى درجة مهاجمة مراكز البوليس و تدمير الكباري و الجسور و محطات السكك الحديدية ، و الاستيلاء على السلطة ،و قد اشترك في الثورة المسلمون و الأقباط على السواء لأول مرة في تاريخ مصر ،و قد استجابت المرأة للشعور الوطني فنزلت لأول مرة في حياتها الى ميدان النضال السياسي ،مسجلة الخطوة الأولى في أخطر تطور اجتماعي في تاريخ البلاد[3].

ففي 16 مارس قامت السيدات و الآنسات المصريات بمظاهرات كبرى مكونة من عدد يربو الثلاثمائة من العائلات و أعددن احتجاجات مكتوبا ليقدمنه الى معتمدي الدول، يحتججن فيه على الأعمال الوحشية التي قوبلت بها الأمة المصرية الهادئة ،لا لذنب ارتكبته سوى المطالبة بحرية البلاد و استقلالها تطبيقا للمبادئ التي قام بها ولسن ، حيث قبلتها جميع الدول المحاربة كانت أو محايدة ، و في الحقيقة أن المرأة المصرية وجدت في الثورة الناشبة فرصة العمر لتؤكد وجودها في المجتمع المصري الذي يصر على تجاهلها تحت عوامل التقاليد و الدين[4].

ونتيجة للثورة كانت بداية لثورات في مناطق أخرى من العالم العربي "سوريا، فلسطين، العراق ".

تعتبر ثورة 1919[5]هي أول ثورة شعبية في البلاد العربية ضد الاستعمار، كما كانت ضد الفرنسيين في بلاد المغرب العربي، ونتيجة لها تراجعت الحكومة البريطانية عن قرارها بإطلاق سراح الزعماء الأربعة المنفيين، وصرحت بسفر الوفد الى باريس، وقبل سفر الوفد الى مارسيليا بيوم أعلنت الدوائر الرسمية بلاغ الرئيس ولسون باعتراف الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر، فأدى ذلك الى سخط شعبي اضطرت انجلترا

---

(1): عماد أبو الغازي: **حكاية ثورة 1919**، سلسلة حكاية مصر، تصدرها الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة شهرية للشباب، تعنى بنشرها تاريخ مصر، شركة الامل للطباعة والنشر القاهرة، مصر، ص71.

(2): محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص 236.

(3): المرجع نفسه، ص 237.

(4): عبد العظيم رمضان: **دراسات في القومية العربية تطور الحركة في مصر من سنة 1918الى غاية 1936**،ط2،مكتبة مدبولي القاهرة مصر،1983،ص130_133.

(5): ينظر للملحق رقم02.

لاتباع سياسة ملتوية منها اعلان مشروع ملنر[1]. وقد تجسدت هذه الثورة في الحياة الاجتماعية في النضال ضد الخرافة والجهل ولتحسين تعليم المرأة ووضعها داخل الاسرة[2].

حيث جرت أول مقابلة بين الوفد واللورد ملنر في وزارة المستعمرات يوم 7يونيو، أسفرت المفاوضات على مشروع معاهدة بين مصر وانجلترا قدمه اللورد ملنر الى الوفد في 17يوليو 1920و رفضه الوفد.

النقط التي استوثق أنه يمكن الاتفاق عليها مع الوفد المصري الموجود بلندن هي:

* تتعهد بريطانيا العظمى بضمان سلامة أرض مصر واستقلالها كمملكة ذات نظامات دستورية.

* تتعهد مصر من جانبها أنم لا تعقد أي معاهدة سياسية مع أي دولة أخرى بدون ارضاء بريطانيا العظمى.

*مصر تعطي بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة كسكرية بالأراضي المصرية وحق استعمال الموانئ والمطارات المصرية لغرض التمكن من الدفاع على القطر المصري والمحافظة على مواصلاتها وأملاكها.

* تقبل مصر بأن تعين بالاشتراك مع حكومة جلالة الملك مستشارا ماليا يعهد اليه جميع الاختصاصات المخولة لأعضاء صندوق الدين لحماية حقوق دائني مصر ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في جميع المسائل الأخرى التي ترغب استشارته فيها[3].

*تتعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في تحرير نفسها من القيود التي تقيد حريتها في التشريع والادارة بسبب الامتيازات التي يتمتع بها الأجانب في مصر وفي وضع نظام بمقتضاه تكون القوانين المصرية سارية على المصريين والأجانب على سواء.

*قضاء المحاكم المختلطة الحالية أو ما يحل محلها من الأنظمة المماثلة لها يبقى قائما وينسحب هذا القضاء على المواد الجنائية وجميع الدعاوي الأخرى الخاصة بالأجانب في مصر.

*تكون حكومة جلالة الملك مستعدة لأن تأخذ على عهدها تمثيل مصر في أي بلد لم يتعين فيها ممثل مصري ولكن ليس لمصر أن تعهد بهذا التمثيل لأي دولة أخرى غير بريطانيا العظمى.

*تعترف الحكومة أن لمركز ممثل بريطانيا العظمى في مصر صفة خاصة وأن له باعتباره ممثل الدولة الخليفة حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين.

---

[1]: محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص236.

[2]: ماجدة بركة: **الطبقات العليا بين ثورتين**، ترجمة: محمود ماجد، تقديم: طارق البشري، طبع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ص97.

[3]: عبد الرحمن الرافعي بك: **ثورة سنة 1919تاريخ مصر القومي من سنة 1914الى سنة 1921**، ج1،ط1،مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة مصر 1946،ص115_116.

* الموظفون البريطانيون وغيرهم من الأجانب عدا من ذكرو بالمواد السابقة تسوى حالتهم باتفاق خاص بين الحكومتين البريطانية والمصرية[1].

وهذا الاتفاق يعتبر جزءا متمما للتراضي المزمع عقده بينهما.

لم تكن الثورة قاصرة على المدن والمثقفين والعمال ورجال الأزهر بل أنظم إليهم الفلاحون وكبار ملاك الأراضي، حيث بريطانيا العظمى لم تخسر أثناء الحرب العالمية الأولى مسالة الفلاحين فقط بل خسرت الى جانبهم كبار ملاك الأراضي التي كانت تميل الى التفاهم مع الاحتلال[2].

ومن المكاسب التي حققتها الثورة نذكر ما يلي:

كانت الثورة أول حركة ثورية في مصر تتخذ طابعا عنيفا منذ ثورة العرابي، فقد تميزت الثورة منذ الاحتلال باقتصارها على الوسائل السلمية التي شملت الاحزاب السياسية أو عقد الاجتماعات والقاء الخطب وكتابة المقالات، لكن لجأ المصريون في ثورة 1919 الى اسلوب جديد تميز بالعنف.

أجبرت الثورة بريطانيا على أن تسلم للمصريين بحق المفاوضة معها بينما كانت قبل ذلك لا تأبه بالمصريين[3].

كانت الثورة سببا في التقاء الشعب بمختلف طوائفه وطبقاته على هدف واحد، ومن ثم كانت الثورة سبيلا الى الحركة الوطنية.

تميزت الثورة بأنها مست بعض النواحي الاجتماعية فقد خرجت المرأة في مظاهرات 1919_1920، مما دفع بقضية تحرير المرأة دفعة قوية الى الأمام وبدأت تدخل في مجال الحياة العامة.

أسفرت الثورة من الناحية الاقتصادية، أهم حدث اقتصادي في مصر حينذاك هو انشاء بنك مصر، ولقد تأسس البنك بأسهم اسمية لا يحملها سوى المصريين، وكان ضربة للاحتكارات الأجنبية.

ساعدت الثورة على نمو الطاقة العاملة، فقد تألفت بعد الثورة الكثير من النقابات العمالية التي أسهمت بدور كبير في حركات الكفاح الوطني[4].

يمكننا ان نقسم الثورة الى مرحلتين متميزتين:

---

[1]: المصدر نفسه، ص116.

[2]: عبد العظيم رمضان: المصدر السابق، ص69.

[3]: جاد طه: **معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1989، ص294_295.

[4]: المرجع نفسه، ص294_295.

المرحلة الأولى: تتصف بالشدة والعنف بدأت مع شهر مارس 1919 قد اشتركت جموع الشعب المصري من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب.

المرحلة الثانية: تمتاز بطولها وانحصار الحركات الثورية خلالها في المدن في شكل مظاهرات قام بها المثقفون والطلبة[1].

نجحت الثورة في قوميتها ضد الحماية اذ اعترفت الحكومة البريطانية في فبراير 1921أن الحماية علاقة غير مرضية، كما اعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، أما الاحتلال فلم تنجح الثورة في اجلاءه لأنه لا يزال قائما حتى 1945، حيث يعتبر الغاء الحماية مكسبا دوليا لمصر وربحا سياسيا وأدبيا لكرامتها القومية[2].

وقد تجسدت هذه الثورة في الحياة الاجتماعية في النضال ضد الخرافة والجهل ولتحسين تعليم المرأة ووضعها داخل الاسرة[3].

ان الغاء الامتيازات الأجنبية في مصر كان ثمرة للثورة، فان سياسة انجلترا قبل وبعد الثورة كانت ترمي الى أن تحل محل الدول الأجنبية في امتيازاتها، لكن الثورة قد نجحت في الغاء هذه الامتيازات اطلاقا وفي بسط سلكان الحكومة المصرية على الأجانب في التشريع والادارة والأمن العام منذ سنة 1937[4].

تألفت وزارة عبد الخالق ثروت باشا[5][6] وشكلت لجنة من كبار القانونيين المصريين برئاسة حسن رشدي باشا لوضع دستور للبلاد، كما أعلن السلطان فؤاد ملكا على مصر وبذلك تحولت السلطنة الى ملكية 1922[7].

ولقد كان من نتائج الثورة اصدار دستور 19افريل 1923 الا ان هذا الدستور كان شكليا حيث ارتكزت المطالب الوطنية على الاستقلال التام[8].

---

[1]: محمد محمود السروجي: **دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**، جامعة الإسكندرية، مصر، 1998، ص167.

[2]: عبد الرحمن الرافعي بك: المصدر السابق ،183.

[3]: ماجدة بركة: المرجع السابق، ص3.

[4]: عبد الرحمن الرافعي: المصدر السابق، ص185.

: **ثروت باشا**: ولد بالجماميز سياسي مصري تولى منصب الوزارة في مارس1922، أسس لجنة الدستور 1923، استقالت وزارته في 29نوفمبر 1922، عاد للوزارة مرة أخرى [5]1927_1928، ينظر: إسماعيل صدقي: **مذكراتي**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 1972، ص110-112.

[6]: ينظر الى الملحق رقم 03.

[7]: محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص238_239.

[8]: لطيفة محمد سالم: **دستور 19أفريل 1923 ابو الدساتير المصرية**، يوم: الأحد 15 افريل 2012، على الساعة الثامنة صباحا.

غداة الاستقلال تم تشكيل لجنة هي اللجنة العامة لوضع مبادئ الدستور من ثلاثين عضوا وعرضت هذه اللجنة اعمالها على اللجنة الاستشارية التشريعية بوزارة العدل، فأدخلت عليها بعض التعديلات ثم صاغتها صياغة قانونية وصدر الدستور الجديد[1].

يعد الدستور المصري اول أساس من أسس نظام الحكم البرلماني وأول دستور ديموقراطي وخطوة مهمة على درب التطور السياسي والدستوري[2]، الذي جعل الامة مصدر جميع السلطات وأعطى كل مصري بلغ سن الحادية والعشرين حق الانتخاب وجرت الانتخابات النيابية وفاز الوفد بالأغلبية المطلقة، واجتمع أول برلمان دستوري في 15مارس 1924 وأصبح سعد زغلول زعيم الثورة المصرية رئيسا للحكومة[3].

دستور 19 مارس 1922: صدر في عهد وزارة يحي ابراهيم باشا لم يتوقع أحد صدور الدستور في ذلك الوقت لمعارضة الملك فؤاد لهذا الأمر لكنه وقع تحت ضغط الحوادث.

ومن قواعد الدستور نذكر ما يلي:

*قرر أول مواده ان مصر ذات سيادة وهي حرة مستقلة وملكها يتجزأ يترل عن شيء منه وحكومتها ملكية وراثي وسلكها نيابي.

*جميع السلطات مصدرها الامة، المادة 23.

*قرر مبدأ المساواة بين المصريين والتمتع بالحقوق الدينية والسياسية وفيما عليهم من واجبات والتكاليف العامة المادة 3.

*الحرية الشخصية وحرية الاعتقاد وحرية الرأي مكفولة ولا يجوز القبض أي انسان أو حبسه الا وفق احكام القانون، المواد 4-5-12-13-14.

*كفل حرية الصحافة وحضر الرقابة على الصحف ومنع انذارها أو إلغائها بواسطة الادارة، المادة 15.

*قرر حرمة المنازل، المادة 8.

*التعليم مجاني وإلزامي للمصريين من بنين وبنات، المادة 19.

*لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان بمجلسيه وصدق عليه الملك، المادة 25[4].

---

[1]: ناصر الانصاري: **المجمل في تاريخ مصر النظم السياسية و الإدارية**، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر،1993،ص253.

[2]: علي العفيفي علي الغازي: **دستور الوحدة الوطنية المصرية 1923**، مجلة تباين، العدد3، شتاء 2013.

[3]: محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص238_239.

[4]: جاد طه: المصدر السابق، ص 313.

*لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام الدستور الا أن يكون ذلك وقتيا في زمن الحرب وأثناء قيام الأحكام العرفية على الوجه المبين في القانون، المادة.155.

*يدعو الملك البرلمان سنويا الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر فإذا لم يدعو إلى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور، المادة 96[1].

وبالرغم من كل هذا لم تستقر الحال فقد أدى السخط الشعبي الى وقوع اغتيالات كان أهمها مقتل السير لي ستاك سردار بين الجيش المصري وحاكم السودان في 18 نوفمبر 1924 وقد أدى الى إجراءات إنتقاحية من جانب بريطانيا كان من نتيجتها استقالة وزارة سعد زغلول. وتعطيل الدستور، حيث نفي سعد زغلول[2]

وخمسة من زملائه هم فتح الله بركات ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وسينوت خانا الى عدن ثم الى جزيرة سيشل ووافته المنية في 1927.

حيث خلفه في رئاسة الوفد المصري مصطفى النحاس[3] وشكل وزارته الائتلافية الأولى، و لكن الانجليز و القصر الملكي أقاموا امامها العراقيل و أقال الملك الوزارة و عطل اجتماع المجلس النيابي شهرا، و كلفوا محمد محمود باشا على انشاء حكومة جديدة[4]التي استصدرت امرا بتعطيل البرلمان و الدستور لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد، فكان هذا عدوانا خطيرا على الحياة النيابية[5] فقامت مفاوضات بين محمد محمود باشا و هند رسون[6]وزير خارجية الحكومة العمالية في بريطانيا أدت الى وضع مشروع اتفاق بين مصر و بريطانيا اضطر محمد محود باشا للاستقالة في أكتوبر 1929 و شكلت وزارة حيادية برئاسة عدلي يكن جعلت مهمتها إعادة الحياة الدستورية و اجراء انتخابات في موعدها المقرر[7].

و في سنة 1929 تجددت المفاوضات بين محمد محمود باشا و هند رسون وزير خارجية بريطانيا الذي قدم على اثرها الى الحكومة المصرية مقترحات عرضت سنة 1930على البرلمان المصري ففرض الوزارة القائمة يومئذ برئاسة مصطفى النحاس للوصول الى اتفاق مع الحكومة البريطانية و لكن هذه المفاوضات أخفقت لعدم الاتفاق على مسألة السودان و عودة الجيش المصري الى السودان وتقييد الهجرة و التجارة المصرية فيه ، و

---

[1]: عبد الرحمن بك: **في أعقاب الثورة**، ج1،ط1،مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة ،مصر ، سنة 1927،ص116-117.

[2]: إسماعيل احمد ياغي: **تاريخ العالم العربي المعاصر**، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ص 264.

[3]: ينظر للملحق رقم 04.

: **مفاوضات محمد محمود باشا وهند رسون:** هي مفاوضات تمهيدية لعقد اتفاق بين الدولتين المصرية والبريطانية وتسوية المسائل العالقة بينهما، وقد تقدمت الحكومة بمشروع يتضمن عدة مقترحات الا ان الاحرار قاطعوا هذا المشروع، ينظر: أحمد عطية الله: المرجع السابق، ص1204_1205. [4]البريطانية

[5]: محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص 239.

[7]: إسماعيل احمد ياغي: المرجع السابق، ص 264.

نتيجة لهذه الاحداث استقال النحاس من منصبه خلفه إسماعيل صدقي الذي بدأ في تشكيل حكومة جديدة استبدادية عصفت بالمجلس النيابي و الدستور ووضع دستور جديد الغى فيه الكثير من حقوق الشعب ،أجريت انتخابات ظفر فيها بالأغلبية ،و لم يكن في المجلس النيابي من معارضين سوى أربعة عشر عضوا من الوفدين و الدستور و قد اضطر إسماعيل صدقي باشا تحت ضغط القصر الى الاستقالة عام 1932[1].

تقول جريدة ايفننج ستندرد عن استقالة صدقي باشا بأنها ضربة عظيمة للوزارة المصرية فهو الذي جمع حقوق المعتدلين لمقاومة استئثار زغلول باشا، وقد دلت التجارب على انه القوة الدافعة التي تسير سفينة الحكم[2].

قبل الملك الاستقالة وكلف توفيق نسيم [3]بتأليف الوزارة في نوفمبر1934و كان اول عمل للوزارة الغاء الدستور 1930، وحل مجلس النواب والشيوخ القائمين على أساسه ويظل نظامه وراثة العرش، كما يتولى الملك السلطة التشريعية والسلطات التي خص بها البرلمان حتر الان كما يتولى السلطة التنفيذية و يباشر هذه السلطات المختلفة بواسطة مجلس الوزراء و الوزارة على مسؤولياتهم طبقا لمبادئ الحرية و المساواة ، و انفجر الغضب عندما صرح وزير خارجية بريطانيا السير صمويل هور تصريحات خطيرة عن النظام الدستوري ،و قد اثر التصريح استنكارا شديدا و قامت المظاهرات في انحاء البلاد محتجة مطالبة باستقالة نسيم باشا و اشتبك البوليس بالمتظاهرين و قتل و جرح كثيرون[4].

كان الاحرار الدستوريون والوفدين جميعا قد احتجو على تلك القوانين الديكتاتورية المقيدة للحرية فقد الغتها وزارة نسيم باشا في سنة 1937[5].

إزاء العراقيل اضطرت الحكومة للاستقالة وشكلت وزارة حيادية أخرى برئاسة علي ماهر وفي عهده قامت الاضطرابات والمظاهرات الطلابية الداعية لتشكيل جبهة وطنية تضم كل الأحزاب ثم التوصل الى هذه الجبهة

---

[1]: احمد طربين: **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، جامعة دمشق، المطبعة الجديدة ،1985-1986، ص149.

: احمد شفيق باشا: **حوليات مصر السياسية**، الحولية الأولى، تقديم ودراسة احمد زكريا الشلق، تحرير مصطفى غنايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1925، ص[2] 688.

: **توفيق نسيم**: رئيس وزراء مصري ابن محمد باشا تخرج من مدرسة الحقوق الخديوية بالقاهرة شكل وزارته الأولى في 22ماي 1920خلفا لثروت باشا دامت وزارته شهرين فقط[3] تميزت بالاغتيالات والاعتقالات وشكل وزارته الثانية في 1924ثم تولى رئاسة الديوان الملكي فرئاسة مجلس الشيوخ، ينظر: أحمد عطية الله: لمرجع السابق، ص241.

[4]: محمد شفيق غربال: **تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية**، ج1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة مصر،1952،ص224-228.

[5]: محمد حسين هيكل: **مذكرات في السياسة المصرية من سنة 1916الى سنة 1937من الحماية الى معاهدة الغاء الامتيازات الأجنبية**، ج1، دار المعارف، القاهرة، مصر، 2003، القاهرة، مصر، ص351.

التي شكلت وفدا لمفاوضة الانجليز برئاسة مصطفى النحاس باشا وقد انتهت المفاوضات بين الانجليز ومصر الى الاتفاقية[1].

معاهدة 1936:[2] وقعت بين رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس ورئيس خارجية المملكة المتحدة انتوني ايدن بتاريخ 22ديسمبر 1936، نذكر أهم المواد التي ذكرت في هذه المعاهدة:

المادة الأولى: انهاء الاحتلال البريطاني لمصر بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور.

المادة الثانية: يقوم من الان فصاعدا بتمثيل صاحب الجلالة الملك والإمبراطور لدى بلاط جلالة الملك وبتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون.

المادة الثالثة: العمل على قبول عضوية مصر في عصبة الأمم.

المادة الرابعة: تعقد تحالف بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقة بينهما[3].

المادة الخامسة: العمل على الغاء الامتيازات الأجنبية في مصر.

المادة الثامنة: بما ان قناة السويس الذي هو جزء لا يتجزأ من مصر وهو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسي للمواصلات بين أجزاء مختلفة للإمبراطورية البريطانية ينفق الطرفان على ان الجيش المصري أصبح في حالة لا يستطيع معها ان يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة يرخص ملك مصر لملك بريطانيا بان يضع في الأراضي المصرية بجوار القناة قنوات تتعاون ومع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة[4].

المادة ثانية عشرة: يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بان مسؤولية حياة الأجانب وممتلكاتهم بمصر تعود الى الحكومة المصرية دون سواها.

المادة ثلاثة عشر: يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بان نظام الامتيازات موجود حاليا في مصر يتعارض مع روح العصر والوضع الحالي بمصر[5].

---

[1]: محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص240.

[2]: ينظر للملحق رقم04.

[3]: المؤلف مجهول: **معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا**، الطبعة الاميرية ببولاق ،26 أغسطس 1936، ص 19.

[4]: المؤلف مجهول: المصدر السابق، ص19.

[5]: هنري لورانس: **اللعبة الكبرى المشرق العربي والاطماع الدولية**، ترجمة عبد الحكيم الاربد، مراجعة رجب بودبوس، ط1، الدار الجماهيرية، بنغازي، ليبيا، 1993، ص18.

ومن هذه المعاهدة يظهر لنا ان قيادة الوفد المصري قد تعبت بعد سبعة عشر عاما من النضال فوقعت المعاهدة التي تعترف بشرعية وجود قوات الاحتلال البريطاني، ونتيجة لذلك حدثت خلافات بين وزارات الوفد فألغى الملك فاروق هذه المعاهدة سنة 1938 فتوالت الوزارات وبدأت بالتعدد[1].

وكان من أبرز نتائج معاهدة1936م ما يلي:

*إنهاء الاحتلال بشكل صوري وبقاء القوات البريطانية في القناة التي عملت على إرغام مصر دخول الحرب العالمية الثانية، لأنها لم تستطع أن تقف موقف الحياد.

*أصبحت قناة السويس جزءا من المصالح الاستعمارية البريطانية التي يجب حمايتها وخاصة أن مصر مرغمة على وضع امكانياتها لخدمة بريطانيا في حال حدوث أي حرب.

*أصبحت مصر ذات مكانة خاصة بعد دخولها عصبة الأمم.

*أصبحت لمصر علاقات مباشرة مع الدول الأخرى سفارات وقنصليات.

*الغيت الامتيازات الأجنبية في سنة1939م، وتحدد سنة1949م نهاية المحاكم المختلطة.

*أطلقت يد حكومة مصر في القيام بإصلاحات داخلية، وقامت الدعوة لبناء الدولة المصرية على أسس حديثة[2].

: بريزة شيبوب: **مذكرة حول إثر الحرب العالمية الثانية على المشرق العربي مصر العراق وفلسطين نموذجا**، لنيل شهادة ماستر، تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر، كلية الانسانية والاجتماعية، **جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر**، ص16. [1]العلوم

[2]: محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص241.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية.

إثر الحرب العالمية الأولى زادت قيمة الواردات زيادة كبيرة نتيجة للتوسع في الاستيراد، كذلك لنتيجة لإنفاق المصريين أموالا طائلة في الخارج، فزادت قيمة الواردات من 74,4مليونا في عام 1919 إلى 101,8مليونا في عام 1920، وبعد ذلك هبطت خلال الفترة ما بين1929 -1922، أما عن الصادرات فكانت تتقلب نتيجة لتغير في أثمان القطن فبلغت أكثر من 85مليونا في عام 1920، ثم هبطت حوالي 26 مليون في عام 1921[1].

كانت مصر تمتلك كل الشروط اللازمة لضمان تطور ونجاح صناعات معينة، فهي من جهة تتوفر لديها كميات هائلة من المواد الأولية اللازمة للتحويل الصناعي. ومن جهة أخرى لا تنقص مصر اليد العاملة، وهو مجد وشديد التحمل وقادر على استيعاب التقدم، وعن العموم لا تنقصه سوى الخبرة ليستعيد سمعته في الاقتدار الكفء التي كان يتمتع بها أسلافه[2].

ومع ازدياد التسلط البريطاني على مقدرات البلاد السياسية والاقتصادية، ووضع الارتباط بين التحكم السياسي والاستغلال الاقتصادي وان مصدر شقائهم هو التسلط البريطاني[3].

مع حلول الكساد العالمي قد أحدث تغييرا عميقا في المحيط الاقتصادي والسياسي الذي كانت تعتلج فيه الطبقة المصرية الصناعية والمالية، ومن جهة أخرى فإن آثار الازمة العالمية قد احدثت فورة في الوطنية المحلية فاذا بها تولى اهتمامها السريع نحو المجال الاقتصادي، فأسس موسى سلامة في سنة 1930 جمعية المصري للمصري تهدف الى ايقاظ ضمير الامة الاقتصادي، وقد نظم الوفد سنة1931 مقاطعة للبضائع[4] البريطانية واقناع المصريين بالتخلي عن شراء المنتجات الغربية من كل الأنواع[5].

وما ان أقبل القرن العشرون إلا و كان كل من الاقتصاد و الحكم في مصر خاضعا للسيطرة و تغلغل راس المال الاوروبي تغلغل في كل فروع البيوت المصرفية الاوروبية ، و الرهونات العقارية التي تمت لصالح المؤسسات و السيطرة الاجنبية على التجارة ،و إنشاء قناة السويس و التوسع في زراعة القطن ، ومن ثم لعبت الرأسمالية دورا هاما في تنشيط اقتصاد السوق في مصر ، حيث استكملت سلطات الاحتلال عملية تثبيت الملكية الفردية للأرض لتسهيل الغزو الاقتصادي الغربي من خلال تحويل طبقة ملاك الاراضي الى طبقة تابعة لسياسة الاحتلال

---

[1]: خيري أبو العزائم فرجاني: **ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية**، د د، د ط، د ت، ص 29.

[2]: مروان بحيري: **الحياة الفكرية في المشرق العربي 1890–1939**، مركز الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان ،1983،ص20.

[3]: محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص242-243.

[4]: **مقاطعة البضائع**: هي وسيلة من وسائل الضغط الجماعي الغرض منها الامتناع عن التعامل اقتصاديا مع جماعة ما، ينظر: أحمد عطية الله: المرجع السابق، 1206.

[5]: مروان بحيري: المرجع السابق، ص21.

البريطاني و الرأسمالية الغربية ، فقد تم توزيع اراضي الدولة على الموسرين و ذوي النفوذ مما مكن عدد قليل من الاسر من تجميع مساحات كبيرة من الاراضي ، كما ادى تشجيع الدولة لراس المال الخاص بما في ذلك الراس مال الاحتكاري الى تمكين بعض المنشأة من السيطرة على عديد الجوانب من الاقتصاد المصري[1].

ومن جهة اخرى فقد اهتم الصناعيون المصريون بتأكيد هويتهم الوطنية القوية ولسيما ان نجاحهم المتنامي كان يضعهم موضع النزاع مع مجموعتين:

أولا: مجموعة اصحاب الاراضي الكبار الذين واجهوا تدهور الارباح في الثلاثينيات.

ثانيا: العمال في القطاع الصناعي ذاته ففي الثلاثينيات شن الصناعيون المصريون بمساعدة اسماعيل صدقي هجمات منتظمة على الحماية القانونية المحدودة القائمة لصيانة حقوق العمال وذلك من أجل الابقاء على الاجور في أدنى درجة ممكنة[2].

كانت الصناعة في القرن العشرين تهتم بصفة كبيرة على الزراعة وخاصة الاهتمام بزراعة القطن وبزيادة مشروع الري الدائم، وتبادل منتجات مصر الزراعية بالمصنوعات البريطانية الى ان اندلعت الح ع 1 سنة 1914 وقطعت طرق المواصلات بين الدول، وقلت البضائع المستوردة من الخارج، وهكذا نرى ان ظروف الح ع 1 نفثت في الصناعة روح الحياة ودفعت لها الى البناء[3].والتعمير والتقدم والتوجيه الاقتصادي على أسس من الدراسة العلمية الفنية للاستفادة من موارد البلاد والاعتماد عليها.

نشطت الحركة الصناعية وساعد ذلك على الانتعاش الاقتصادي، وامتلأت أيدي المصريين من صناع وتجار بالدراهم التي ربحوها من قيام الصناعة وانتعاشها، وهكذا قامت صناعات مختلفة تسد حاجة الشعب والجيش من الغذاء والكساء، وحاجة الجيش من الذخيرة وصيانة الأسلحة والصناعات المعدنية المختلفة، فأنشأت مصانع غزل ونسج المنسوجات القطنية والكتانية والصوفية والحريرية، وكثرت معصر الزيوت ومصانع الدباغة ومطاحن الغلال وورش السبك والحدادة والنجارة والصناعات الدقيقة[4].

و قد استكملت بريطانيا حلقات سيطرتها النقدية بإنشاء البنك الأهلي المصري 1898 بإدارة و راس مال انجليزي و منحته للسلطة اصدار النقد الورقي ّ، ثم بالعمل على إحلال سندات الخزانة البريطانية محل الذهب كغطاء للنقد في مصر في أكتوبر 1916 ،و هكذا أصبحت مصر على قاعدة الصرف الإسترليني كما ربطت بين العملة المصرية و الجنيه الإسترليني بسعر صرف ثابت ،حيث أنشأت البنوك على أيدي الرأسماليين الأجانب

---

[1]: خيري أبو العزائم: المرجع السابق، ص 24-25.

[2]: مروان بحيري: المرجع السابق، ص 22.

[3]: امين مصطفى: **تاريخ مصر الاقتصادي و المالي في العصر الحديث**، ط3، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة مصر،1954،ص255.

[4]: المرجع نفسه، ص255-257.

،و كانت معظمها فروعا او شركات تابعة لبنوك اجنبية يتم رسم سياستها و الاشراف على ادارتها في الخارج كما تركز معظمها في القاهرة و الإسكندرية على النشاط التجاري[1].

وقد قدم بنك مصر بتقدير مفصل الى وزير المالية في سنة 1929عن انشاء الصناعات الاهلية وتنظيم التسليف الصناعي، ويرمي هذا التقرير الى توجيه العناية الى الصناعات الاتية التي حرمت منها مصر أو كادت تنقصها:

الصناعات الزراعية: وهذه الصناعات تستخدم المواد الأولية من الزراعة المصرية والعناية بمستخرجات الالبان وتربية الماشية، تحسين المراعي وزيادتها والعمل على الاكثار من الأغنام والجمال وتحسين نسلهاالأخذالصوف، وتقوم على هذا النشاط أيضا صناعة حفظ اللحوم في العلب[2].

صناعة المعادن: يقدر عدد العمال الذين يعملون في صناعة المعادن حسب إحصاء 1927 بعشرة الاف عامل بين حدادين وبرادين وسباكين وخراطي معادن وميكانيكيين.

الصناعة المعدنية: تنتشر في الصحراء الشرقية معادن مختلفة من حديد وبترول وفوسفات ونحاس ومنجنيز، ولكن ينقص تعدينها عوامل هامة واتساع نطاقها مثل توفير الماء وفرة العمل وسهولة النقل ووجود رأس المال واعداد المدن للسكن والإقامة واستمرار البحث الجيولوجي والتنقيب عن المعادن بحيث يكون استخراجه أقل من ثمنه في السوق التجارية باستخدام الكهرباء بجوار هذه المعادن تقوم صناعات هامة مثل الصناعات الحديدية والفوسفات والكبريت والملح، والذهب والأواني وغيرها من الصناعات التي تروج في السوق المصرية.

الصناعات الكيميائية: مثل تحويل الفوسفات الى سوبر فسفاتي واستخدامه سمادا في الزراعة وصناعة الصابون التي تعتمد على زيت بذرة القطن وصناعة تبييض القماش وتحتاج الى احماض يحصل عليها من الاملاح والفوسفات والكبريت والكربون[3].

وخلال فترة الحرب بسبب ما نتج عن انقطاع المواصلات مع أوروبا من حماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية، وبسبب زيادة طلب الجيوش الأجنبية الموجودة بمصر على هذه المنتجات حققت الرأسمالية تطورا ونتجت في هذه الفترة 375شركة مساهمة بلغ مجموع رأسمالها حوالي 78 مليون جنيه وارتفعت قيمة الإنتاج الصناعي من 100 سنة 1938الى 350سنة 1945[4].

---

[1]: خيري أبو العزائم فرحاني: المرجع السابق، ص 23-24.

[2]: امين مصطفى: المرجع السابق، ص 259-261[2]

[3]: المرجع نفسه، ص 261-262.

[4]: محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص 19-20.

وفي عام1930أعد حزب الوفد مشروعا لإنشاء بنك التسليف الزراعي لكي يحمي صغار المزارعين ومتوسطيهم من أخطار الأزمة ولكن لما تولى صدقي باشا[1] حول هذا البنك الى أداة لخدمة بنوك العقاري ولامتصاص دماء الفلاحين[2].

لذلك بدا بعض البريطانيون يدركون فائدة التعاون مع مصر كوسيلة لتحقيق مصالحهم في المنطقة فكانت الثمرة الأولى لهذا التعاون تأسيس شركة مصر للطيران وكان ذلك سنة 1932، براس مال بريطاني قدره 40بالمئة[3].

وفي سنة 1939 فرضت مصر الرقابة على الصرف الأجنبي بموجب القانون رقم 109 تماشيا مع رغبة بريطانيا التي طلبت من الدول الأعضاء في كتلة الإسترليني ان تفرض الرقابة على الصرف الأجنبي[4].لتدعيم جهدها لكسب الحرب، وقد تولي البنك الاهلي المصري مسؤولية الرقابة وفقا لتعليمات بنك لندن السرية حتى على الحكومة المصرية[5].

---

[1]: ينظر للملحق رقم05.

[2]: فوزي جرجس: **دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي**، تقديم جلال السيد، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص167.

[3]: مروان بحيري: المرجع السابق، ص 22.

[4]: **الرقابة على الصرف الأجنبي**: وذلك بفرض القيود لمراقبة النقد الأجنبي والوطني وتناول العملات وسائر الأمور التي تعتبرها بعض الدول مضرة بالاقتصاد وتستعمل التي ترى شأنها تامين ثبات القطع، ينظر الى عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج2، ص829. من

[5]: خيري أبو العزائم: المرجع السابق، ص44.

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية والثقافية.

عرفت الحياة الاجتماعية في مصر تدهورا ملحوظا بسبب انعدام العدالة الاجتماعية وظلم الإنسان لأخيه الإنسان، وقد انتشر الفقر الناتج عن انخفاض دخل العامل الزراعي وانخفاض مستوى ملكية الفرد الواحد[1].

الأوضاع الاجتماعية: ساد الفقر في المجتمع المصري نتيجة لظروف اقتصادية صعبة التي فرضتها الحرب على اهل مصر، وبإعلان الحرب ارتفعت اسار المعيشة الى درجة عالية ووقع هذا الارتفاع على كاهل الطبقات الفقيرة وكثرت أيضا الجثث التي عثر عليها وتبين ان أصحابها قد ماتوا بسبب الجوع، وترتب عن ظاهرة الفقر التي عانى منها المجتمع عدة امراض اجتماعية أخرى كالجرائم بأنواعها من سرقة واختلاس وقتل وغش وربا وتزوير وتسول واحتيال وفوضى وفساد ودعارة وانتشار الامراض[2].

وقد كان المجتمع المصري في عام 1919 أكثر تقدما عما كان عليه في الفترة السابقة فقد انتشر التعليم وأصبح المصريون على مختلف طبقاتهم يدركون حقوقهم كاملة، ولذلك كان طبيعيا ان يتطلعوا بعد الحرب وما عانته مصر فيها والوعود التي صدرت عن الحلفاء بأن يتمتعوا بحقوقهم كاملة وهي الاستقلال[3].

انقسم المجتمع المصري الى عدة طبقات فنذكر طبقة الأجانب حيث لعبت هاته الطبقة دورا هاما في تركيب المجتمع المصري من جهة وفي اقتصاده من جهة أخرى وبتبعية مصر للدولة العثمانية وبكونها ولاية من ولاياتها تكونت في مصر طبقة الاتراك، وبمجيئ محمد علي تأصلت هذه الطبقة وأصبحت الطبقة الارستقراطية الحاكمة لها امتيازاتها الكثيرة، ثم تليها طبقة الأوروبيون الذين جاءوا الى مصر يغترفون من أموالها وكفل لهم نظام الامتيازات حرياتهم فجمعوا الثروات الضخمة على حساب الشعب.

واستولى الانجليز على اهم المراكز والمناصب في مصر، وفي حقيقة الامر خضعت المناصب الدنيا للمصريين وقصرت المناصب العليا لغير المصريين بصفة عامة، أما جالية الأرمن مارسوا العمل الاقتصادي وازداد عددهم بقيام الحرب حيث قاسوا الاضطهادات من قبل تركيا والشام مما اضطرهم الهجرة لمصر، أما عن اليهود فقد لعبوا دورا مهما في المجتمع المصري تمتعوا فيه بامتيازات عديدة[4].

اما الوضع الصحي في مصر فقد كان متردي للغاية فقد أصبحت البلاد مستهدفة للعديد من الامراض و الأوبئة و كان اشهرها مرض الطاعون و كذلك انتشر الملاريا ان يودي بحياة الانسان المصري و قد عجزت مديرية

---

[1]: بريزة شيبوب: المرجع السابق، ص19.

[2]: لطيفة محمد سالم: **مصر في الحرب العالمية الأولى**، 4أغسطس 2012،ص150.

[3]: شوقي الجمل و عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: **تاريخ مصر المعاصر**، دار الثقافة للنشر و التوزيع القاهرة مصر، 1997،ص18.

[4]: لطيفة سالم محمد: المرجع السابق، ص16.

الصحة ان تعالج هذا المرض [1]و قد وجهت الحكومة عنايتها بالمسائل الصحية فنشطت وزارة الصحة العمومية ووجهت اهتمامها الى كل ما يؤدي الى تحسين الحالة الصحية العامة و منع انتشار الامراض و الأوبئة التي تودي بحياة الكثيرين ، فقامت بحركة ترمي الى التوسع في إنشاء المستشفيات فتأسس الكثير منها في أنحاء القطر المختلفة ، هذا فضلا عن المستشفيات المتنقلة لمعالجة الانكلستوما و البلهارسيا و الرمد ، كما أنشأ متحف فؤاد الصحي بعابدين . وفي عام 1927اسس مراكز لرعية الطفل، وتقوم الجمعية الصحية بعمل مهرجان للطفل في جميع انحاء البلاد كما قامت بتأسيس الملاجئ[2].

أما عن طبقة التجار فقد سيطرت العناصر الأجنبية على النشاط التجاري و لم تترك للوطنيين سوى الاعمال البسيطة فالبقالة كانت حكرا يونانيا والمنسوجات الصوفية والقطنية والفحم احتكارا انجليزيا والسجائر اختص تجار الأرمن بالمشروبات الروحية اشتهر بها اليونانيون والايطاليون[3].

شهدت مصر في الخمسة عشر عام السابقة للحرب حركة عمالية على درجة من الوعي ساعدت على قيامها الظروف السيئة التي كانت تعمل فيها الطبقة العمالية بالإضافة الى وجود عدد كبير من العمال الأجانب بين العمال المصريين، فمنذ أوائل القرن العشرين أخذت المشروعات الخاصة والحكومية تنتشر في مصر وترتب عن ذلك ازدياد عدد العمال المشتغلين فيها وكانت ظروف عملهم صعبة حيث ان الأجور ضئيلة وساعات العمل طويلة.

امتازت طبقة الفلاحين برفع عبئ الازمة الاقتصادية عليهم بسبب انخفاض أسعار القطن وعلو ايجارات الاطيان وارتفاع تكاليف المعيشة وتشدد البنوك في تحصيل الديون العقارية ووقف التسليف على القطن ثم اكراه الفلاحين على إنفاق ما لديهم من مدخرات عينية او مالية وبيع ما لديهم من ماشية ودواجن للوفاء بالديون والالتجاء الى الاقتراض بالربا[4].

الاوضاع الثقافية: فبعد سن الدستور المصري 1923كان الوضع محتمي بالسعي نحو الانتخابات التي أجريت في دورتين بين ديسمبر1923و يناير 1924 وقد حصل الوفد على انتصار ساحق 179مقعد من211و قد تمت الموافقة على القوانين المتعلقة بإصدار أوراق النقد واعتماد صندوق للتعليم، ومنح قروض لشركات تعاونية وبيع أراضي لفلاحين فقراء، وقد ازدادت أهمية التعليم بسبب القوانين التي نص عليها الدستور بمجانية التعليم الابتدائي وإلزامي لكلا الجنسين، وفي عام 1927 تمت الموافقة على هذا القانون[5] و قد انحط التعليم عن

---

[1]: بريزة شيبوب: المرجع السابق، ص20.

[2] : مصطفى بك: المصدر السابق، ص347-348.

[3]: لطيفة محمد سالم: المرجع السابق، ص 24.

[4] : ماسيمو كمبانيي: **تاريخ مصر الحديث من النهضة لمبارك**، ترجمة عماد البغدادي، الهيئة العامة لشؤون العامة، مطابع الاميرية، ط1، القاهرة، مصر، 2006، ص68.

[5]: **جريدة الوقائع المصرية**: العدد 42، امر ملكي رقم 42لسنة 1923بوضع نظام دستوري للدولة المصرية، الصادر في يوم الاثنين 20 فبراير.

المستوى الذي بلغه محمد علي و إسماعيل استهل الانجليز حكمهم بإلغاء التعليم المجاني، و بعد مضي عشرين سنة حين سويت المشكلات المالية و اعيد الاستقرار الاقتصادي زيدت الرسوم المدرسية بدلا من ان تلغى و قد بلغ المال المخصص للتعليم 3بالمئة منة ميزانية سنة 1910-1911[1].

لكن إنجلترا جاهدت لجعل الجهل سائدا في مصر عملت على إحلال اللغة الإنجليزية محل اللغة العربية في المدارس المصرية، وحسب إحصاء سنة 1927 نسبة المتعلمين كانت 8,43 وهذا دليل واضح على شدة حرص إنجلترا على عرقلة يقظة الامة، كانت أولى المراحل التعليمية الكتاتيب وكان ينحصر في مبادئ الكتابة والقراءة تمهيدا لحفظ القران ومواد دراسته تمثلت في الدين التهذيب واللغة العربية والخط العربي والحساب[2].

اما عن الصحافة فقد تمحورت المادة15 من الدستور المصري 1923على حرية الصحافة في حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وانذار الصحف او وقفها او الغائها بالطريق الإداري محظور كذلك، الا إذا كان ذلك ضروريا لرقابة النظام الاجتماعي[3].

شهدت فترة الحرب العالمية الأولى في مصر نهضة كبيرة في المسرح خلقتها تلك الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها المجتمع ليعبر عن كبتهم وضيقهم من تلك الأوضاع التي عاشوها، فالمسرح لعب دورا مهما في هذه الفترة الحرجة من تاريخ مصر[4].

---

[1]: نجلاء عز الدين: **العالم العربي**، ترجمة محمد عوض إبراهيم واخرون، تقديم ويليم ادنست هوكنغ، تصدير حسن جلال العروسي المحامي، دار الاحياء للكتب العربية، 1953، ص171.

[2] : لطيفة محمد سالم: المرجع السابق، ص23.

[3]: جريدة الوقائع المصرية: المصدر السابق.

[4]: لطيفة محمد سالم: المرجع السابق، ص60.

الفصل الثاني: أوضاع مصر في خضم الحرب العالمية الثانية.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية.

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية والثقافية.

الفصل الثاني: أوضاع مصر في خضم الحرب العالمية الثانية.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية.

موقف مصر وبريطانيا من الحرب العالمية الثانية.

أولا: موقف مصر من الحرب العالمية الثانية: كانت المخاوف تساور البعض وتصدهم على الاندفاع في الراي المتحالف مع إنجلترا احتراما لمعاهدة 1936، فقد كان هؤلاء يرون ان المانيا لا تقهر، وان تنفيذهم للمعاهدة بإعلان الحرب عليها خطير النتائج، ونتائجه تصبح خطرا إذا اشتركت إيطاليا في الحرب الى جانب المانيا، وطالما تحدث موسوليني عن استعادة إيطاليا للإمبراطورية الرومانية القديمة ومصر كانت احدى ولايات تلك الإمبراطورية، ولهذا الاعتبار تريثت الوزارة المصرية فلم تعلن قيام حالة الحرب بين مصر وألمانيا[1]فمصر للم تعلن الحرب ضد المحور فقد كان الحياد المبدئي يعيش جنبا الى جنب مع الاحكام العرفية الإنجليزية[2].

وكان الموقف الداخلي في مصر مصدر صعوبات مستمرة نتيجة لتدخل ثلاث قوى رئيسية في الحكم وهي السفارة البريطانية والقصر الملكي والوفد، وعند نشوب الحرب العالمية الثانية أبقت مصر سياسة الوفد خارج الحكم[3].

وتعتبر مصر واحد من البلدان التي عارضت الانجليز اثناء الحرب لم تفعل ذلك عن ميول محورية أي على أساس الاعجاب بإيديولوجية الفاشيين، وانما منطق بعض البيئات الوطنية على أساس ان الانجليز هم خصوم مصر وان خصوم خصومنا هم اصدقاؤنا، وعلى هذا النحو كان بعض قادة الحزب الوطني يبدون في كثير من المناسبات بل وفي مجلس النواب أحيانا شعور الاستياء من تسخير مصر لحاجات بريطانيا العسكرية وطلبوا الاتصال بالمحور للاتفاق على طريقة لتجنيب البلاد الغارات الجوية[4].

---

[1]: محمد حسين هيكل: **عهد فاروق مذكرات في السياسة المصرية من 29يوليو1937 الى 26يوليو1952**، ج2، مطبعة مصر، مكتبة الجامعة الامريكية بالقاهرة، مصر 1953، ص171.

[2]: نجيب صالح: **تاريخ العرب السياسي 1856_1956**، دار اقرأ ص296.

[3]: بريزة شيبوب: المرجع السابق، ص38.

[4]: صلاح العقاد: **العرب والحرب العالمية الثانية**، معهد الدراسات العربية العالمية، مطبعة الرسالة، سنة1966، ص24.

ومع بدء العمليات الحربية في أوروبا تغير موقف الوفد وبدأ تنديده ببريطانيا يفقد حدته تدريجيا، ثم يختفي كلية على وجه التقريب من الصحف الوفدية، وفيما بين موقف السعديين الذين كانوا يحبذون دخول مصر الحرب وبين موقف أنصار علي ماهر باشا، فقد تولى الوفد سياسة أكثر ملائمة ونادرة في الوقت نفسه على ان تضمن له ولاء الجماهير[1].

ومع تعدد العلامات بقرب قرار الحكومة بإعلان حالة الحرب أصدر الوفد بيانا يعدد فيه اعتراضاته على هذا القرار، وبدأت هذه المعارضة منذ منتصف فبراير مع تواتر الانباء بالنصيحة الإنجليزية لمصر بدخول الحرب، ويصف أحد تقارير استطلاع الراي وصفته السفارة البريطانية في ذلك الوقت بان أكثر من 50بالمئة من أبناء المدن الكبيرة كانوا ضد دخول مصر للحرب[2].

واثناء تولي علي ماهر[3]الوزارة المصرية بدأ بتشكيل حكومة جديدة، وتبنى علي ماهر تجنيب مصر ويلات الحرب، وقد ضمت كذلك الحكومة بعض الشخصيات المعروفة بعدائها للحكومة البريطانية الامر الذي أدى الى قلق السلطات البريطانية فقد تولى محمد صالح حزب وزارة الدفاع وعزيز مصري رئيس اركان الجيش المصري، طالب رئيس الوفد المصري من بريطانيا بضرورة اجلاء القوات البريطانية من مصر في مفاوضات الصلح وان تدخل بريطانيا مع مصر في مفاوضات بعد مؤتمر الصلح وان تعترف بحقوق مصر كاملة في بلاد السودان[4].

وقد التمست مصر لإنجلترا عذر ان ميادين القتال بعيدة عن مصر وان إنجلترا في غير الحاجة الى اعلان مصر الحرب على المانيا فالمادة الثالثة من المعاهدة المصرية الإنجليزية تنص في فقرتها الثانية على ان معونة مصر تنحصر في ان تقدم الى إنجلترا داخل حدودها جميع التسهيلات والمساعدة التي في وسعها، بما في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وطرق المواصلات ليس اعلان الحرب إذا مما قضت به هذه المعاهدة[5].

---

[1]: مارسيل كولومب: **تطور مصر 1924-1950**، ترجمة زهير شايب، تقديم احمد عبد الرحيم مصطفى، مكتبة الإسكندرية، ص137.
: يونان لبيب رزق واخرين: **مصر والحرب العالمية الثانية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام، مكتبة الإسكندرية،[2]2001، ص251-253.
: **علي ماهر:** رئيس وزراء مصري ورئيس الديوان الملكي شارك في الثورة 1919، عين وزيرا للمالية ثم رئيس للوزارة سنة 1936، توفي سنة[3]1961، ينظر: عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ص522-523.
[4]: بريزة شيبوب: المرجع السابق، ص29.
[5]: محمد حسين هيكل: المصدر السابق، ص171.

ثانيا: موقف بريطانيا من الحركة الوطنية المصرية خلال الحرب العالمية الثانية.

تبلورت الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية حول قضيتين أساسيتين أولا قضية دخول مصر للحرب وضمان قيامها بالتزاماتها طبقا لبنود معاهدة التحالف بين البلدين 1936 وهو يشمل بصفة أساسية توفير مصر للإمدادات التموينية والاستعدادات الانشائية اللازمة للقوات البريطانية وقوات الحلفاء اثناء الحرب وتوفير التسهيلات العسكرية.

ثانيا قضية تامين الجبهة الداخلية بالنسبة لبريطانيا في مصر سواء من الناحية الأمنية والعسكرية او من الناحية السياسية، فقد قامت الحرب وجيوش بريطانيا تعسكر على ارض مصر فقد عملت بريطانيا على تامين مصر ضد محاولات التجسس والدعاية المضادة لبريطانيا من ناحية وتامين الجيش المصري لضمان عدم عدائه للقيادة العسكرية البريطانية في البلاد من جهة أخرى[1].

[1]: هدى جمال عبد الناصر: **الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية 1936-1952**، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1987، ص77.

تطور الأوضاع السياسية في مصر:

حزب الوفد: بدأ كحركة سياسية تضم مختلف طبقات المجتمع بهدف العمل الوطني لتحقيق طموحات الامة، وكان تأليف الوفد المصري في نوفمبر1918 للمطالبة بالاستقلال التام بداية لتكوين حزب الوفد، وقد اكتمل التشكيل للحزب في عام1919 وأصبح يضم فئات مختلفة وعددا من أعضاء الجمعية التشريعية.

والوفد كان في البداية حركة شعبية للمطالبة بحق المصريين في الاستقلال وحكم أنفسهم بأنفسهم قبل أن يكون حزبا سياسيا، وكان يضم طبقات اجتماعية مختلفة وقد اصطدم الوفد منذ البداية بالقصر بالإضافة الى المستعمر[1].

رغم الطريقة التي وصل بها حزب الوفد الى السلطة في 4فبراير فإن المظاهرات قامت ترحب بالحكومة الجديدة، فمنذ الأيامات الاولى كانت المظاهرات تعبر عن ميلها الى الالمان، اما الان فهي تهلل لحكومة انت على رماح الانجليز، فهل معنى ذلك هو ضعف الوعي لدى الجماهير؟ ام ان المظاهرات الأولى كانت مدبرة لتبرير الإنذار بدليل ان السلطات البريطانية غظت الطرف عنها[2].

وفي افريل 1940بعث الوفد مذكرة لبريطانيا يعرب فيها عن استعداده للتعاون مع بريطانيا بشرط قبول المطالب التالية:

*يجب على بريطانيا العظمى ان تصدر على وجه السرعة بيانا تتعهد فيه بإجلاء قواتها عن مصر بعد انتهاء الحرب وانعقاد مؤتمر الصلح بين الأمم المتحاربة وان تحل القوات المسلحة المصرية محل القوات الإنجليزية.

*يجب ان تضمن بريطانيا العظمى اشتراك مصر في مؤتمر الصلح الذي سيعقد بعد الحرب للدفاع عن مصالحها المادية والمعنوية.

*يجب على كل من بريطانيا ومصر بدء المفاوضات بعد انتهاء اعمال مؤتمر الصلح، وان تعترف بريطانيا بحق مصر كاملا في السودان لصالح كل أبناء وادي النيل.

وقوبلت المذكرة في مصر الحماس الشديد، واستنكرت الحكومة البريطانية في ردها للوفد لتعكير صفو الجو السياسي الداخلي في الوقت الذي تخوض فيه بريطانيا العظمى نضالا مريرا لا يتوقف عليه مصير مصر واستقلالها فقط بل ومصير بريطانيا العظمى كذلك[3].

---

[1]: شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: **تاريخ مصر المعاصر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة مصر، 1997، ص29-30.

[2]: صلاح العقاد: المصدر السابق، ص39.

[3]: سيرانيان: **مصر ونضالها من اجل الاستقلال 1945-1952**، ترجمة عاطف عبد الهادي علام، دار الثقافة الجديدة، القاهرة مصر، 1982، ص86.

وتتلخص سياسته الداخلية في العمل على رفاهية الشعب وترقيته عن طريق نظام اشتراكي اجتماعي تكون فيه العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كل مقوماتها الوطنية، وذلك عن طريق التزام المبادئ التالية:

*ان يتوافر للمواطنين جميعا من رجال ونساء من وسائل للعيش ما يكفيهم.

*ان يكون توزيع الموارد الأساسية للبلاد والسيطرة عليه بطريقة تحقق الخير العام للجميع.

*ان لا يؤدي النظام الاقتصادي الى تركيز الثروة ووسائل الإنتاج على نحو ضار على المصلحة العامة.

*المساواة بين المرأة والرجل في الأجور عن العمل الواحد.

*يعمل الوفد على ان يكفل لجميع العمال في الصناعة والزراعة وغيرها اجرا يفي بحاجياتهم.

*حماية الطفولة والشباب ضد الاستغلال والحرمان[1].

ويعتبر حزب الوفد حزب ديموقراطي ليبيرالي كبير تحالف مع بريطانيا حتى لا تخرج البلاد من قبضة الاستعمار البريطاني المتهالك، الى استعمار جديد أشد وأنكى يصنع العنصرية وتفوق الجنس على رأس شعاراته وهو الاستعمار الفاشي[2].

ومن هنا نلخص سياسة الوفد الخارجية فيما يلي:

*تحقيق استقلال البلاد بإنهاء الاحتلال من الأراضي المصرية والسودان وإخراج كل جندي أجنبي وتحقيق الوحدة بينهما.

*رفض أي صورة من صور الدفاع المشترك.

*التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحرص على حسن تنفيذها على أساس المساواة التامة في السيادة لجميع الدول.

*التمسك بعروبة فلسطين الشهيدة والعمل على تنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة ومجلس المن الدولي.

*تأييد شعوب شمال إفريقيا في جهادها لنيل سيادتها واستقلالها.

---

[1]: محمد متولي: **مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة 1952**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، سلسلة محكمة التاريخ رقم3، ص309-310.

[2]: عبد العظيم رمضان: **الصراع بين الوفد والعرش 1936-1939**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، افريل1979،ص14.

*دعم مجموعة الدول الأفروآسيوية وتأييد سياستها في الدفاع عن قضايا الحرية والاستقلال ومبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول[1].

كانت حكومة الوفد يساندها الانجليز تتحدى الملك، وكان الملك ينتظر الفرص لإحالتها، وقد تغيرت سياسة الوفد اتجاه الانجليز والميل الى اعتراف بتأثيرهم في مصير مصر السياسي، ثم اتجه الى خطة ودهم وتحسين العلاقة معهم، وقد ظهر التغيير في سياسته النضالية أول مرة عندما زار سعد زغلول دار المندوب السامي بمناسبة تسلمه لمهام منصبه[2].

ومن بين المنجزات التي حققها حزب الوفد نذكر ما يلي:

*اصدار قانون استعمال اللغة العربية في إمكانيات الشركات ومحرراتها ومجلاتها.

*مجانية التعليم الابتدائي.

*قانون التأمين الإجباري ضد إصابات العمل.

*قانون تكوين نقابات العمال.

*تخفيف ضريبة الأراضي الزراعية على صغار المزارعين وإعفاء من لا تتجاوز الضريبة المربوطة على ارضه 50قرشا من الضريبة.

*إقامة مشروع المجموعات الصحية.

*إنشاء ديوان المحاسبة وجعله هيئة مستقلة تماما عن السلطة التنفيذية محاطة بسياج من الضمانات.

*قانون استقلال القضاء الذي كفل للقضاة مبدأ عدم العزل.

ولقد أصبحت مصر في ظل حكم الوفد في أيامه الأخيرة مرتعا للمحسوبية وصارت وظائف الدولة مرتعا للأصهار والأقرباء[3].

---

[1]: محمد متولي: المصدر السابق، ص 310.

[2]: حسن صبحي: **اليقظة القومية الكبرى يوليو 1952 أصولها وأبرز مظاهرها وإنجازاتها**، ط1، دار المعارف، مكتبة الإسكندرية، مصر،1965،ص100.

[3]: محمد متولي: المصدر السابق، ص513-188.

وفي الاخير تغيير حكومة الوفد بحكومة القصر وعلى الرغم من المتاعب التي سببتها حكومة الوفد للإنجليز الا انها تقف موقفا صريحا الى جانب الديموقراطية ضد الفاشية، بينما كان القصر على العكس من ذلك يميل الى جانب الدولة الفاشية[1].

وفي النهاية فإن محكمة حزب الوفد أمام محكمة التاريخ وأمام ضمير الشعب ثبت انه أذنب وأن خطاياه لن يغفرها له الوطن وما من امة غظت نظرها عن الفساد[2].

حادث 4فيفري: واجهت حكومة حسين السراي في صيف 1941أزمات اقتصادية وسياسية كثيرة نتيجة تصاعد العمليات العسكرية لدولتي المحور ألمانيا وإيطاليا على الحدود المصرية والجبهات الأخرى في العالم اما الازمات السياسية فقد أظهرت الحكومة المصرية عجزها عن مواجهة التحديات بسبب الهيمنة البريطانية على مصدر القرار السياسي في مصر، وتمخض عن هذه الهيمنة قطع العلاقات بينهما وبين حكومة فيشي الفرنسية، وفضلا عن هذا تفاقمت الأوضاع الاقتصادية بسبب كثرة المشردين المصريين في المدن التي تعرضت للعمليات العسكرية ولأسباب غامضة تولى حسين سراي منصب وزير المالية أدى ذلك الى قيام المظاهرات في 2فبراير1942[3].

كان لهذا الحادث أثر بعيد في الحياة السياسية المصرية، فقد كان السبب الرئيسي لتيار الرفض للواقع السياسي المصري، وعلى أمواج هذا التيار كانت الخطوات الأولى لتنظيمات الضباط الاحرار، ففي 4فبراير1942 طلب السير ما يلز لامبسون السفير البريطاني بالقاهرة مقابلة احمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي وسلمه إنذارا[4]نصه "إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساءا ان مصطفى النحاس قد دعي لتأليف الوزارة فإن الملك فاروق يجب ان يتحمل تبعة ما يحدث".

وقد رفض مصطفى النحاس على هذه المقترحات وأصر على تأليف وزارة وفدية خالصة لحما ودما[5].

وعلى الفور دعى رؤساء الأحزاب ورؤساء الوزارات والبرلمان الى الاجتماع بغرفة مجلس البلاط بقصر عابدين، في 3فبراير1942 بدأ يستدعي بعض المجتمعين يدعوهم الى تأليف وزارة قومية بعد استقالة وزارة حسين سراي باشا، فطلب اليه السفير البريطاني استدعاء مصطفى النحاس باشا[6]

---

[1]: عبد العظيم رمضان: المصدر السابق، ص21.

[2]: محمد متولي: المرجع السابق، ص188.

[3]: سهاد جاسم محمد: **حادثة 4شباط1942 في مصر والتدخل البريطاني**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، العدد2، حزيران،2013، ص62.

[4]: مارسيل كولومب: المرجع السابق، ص132.

[5]: سهاد جاسم محمد: المرجع السابق، ص66.

[6]: **مصطفى النحاس باشا:** زعيم حزب الوفد المصري، قائد الحركة الوطنية الديموقراطية، ولد في إسطنبول عين وزيرا للمواصلات ثم وكيل مجلس النواب الائتلافي، ترأس الوزارة **1930**، توفي 1965، ينظر عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج6، ص222-223. في

وتكليفه بتشكيل وزارة[1].

وفي مساء الرابع من فبراير انتشرت القوات البريطانية في ميدان عابدين[2] امام القصر الملكي تصحبها المدافع والدبابات وانتزعت من القصر بعض الحواجز الحديدية، وجرد ضباط مصريون من الحرس الملكي من سلاحهم وبلغت الاحداث ذروتها الدرامية، وفي الساعة التاسعة دخل السير ما يلز لامبسون بصحبة الجنرال ستون القصر الملكي، ورضخ الملك وكلف النحاس بتشكيل الحكومة الجديدة، وكان طبيعيا ان تقدم هذه الوزارة لإنجلترا كل ما تحتاجه من تسهيلات لقواتها في الحرب فسخرت كل موارد البلاد وامكانياتها لخدمة قوات الحلفاء[3].

وانتهت الازمة في 7فبراير أعلن قرار حل مجلس النواب و لم يدخل الاحرار والدستوريون والسعديون الانتخابات الجديدة[4].

ومن الآثار التي ترتبت عن هذا الحادث نذكرها على مختلف المستويات فيما يلي:

*لعل أهم هذه المستويات ما اتصل بالعلاقات المصرية الإنجليزية قد أكد جموع الشعب المصري ان الوجود البريطاني في مصر انتهاك خطير للاستقلال الوطني.

*وعلى مستوى العمل الوطني كان الحادث بداية لنهاية التبعية التي ظل يتمتع بها الوفد على امتداد العقود الثلاثة السابقة.

*اما على مستوى تقرير مصير النظام الحكم كله يمكن القول ان حادث 4فبراير كان بداية النهاية أيضا لهذا النظام، فإن القصر في سعيه لتدمير شعبية الوفد لم يفكر في البديل.

وفي هذا الجو أخذت قوى سياسية أخرى الاخوان والشيوعيون والاشتراكيون تنتزع نصيبا من الشعبية التي فقدها الوفد، واخذت قوى تنظيمية أخرى بدأ تكوينها نتيجة لهذا الحادث او الضباط الاحرار تتحفز للانقضاض على النظام والاطاحة به وهو ما تم بعد عشر سنوات[5].

---

[1]: مارسيل كولومب: المصدر السابق، ص132.

[2]: ينظر للملحق رقم 06.

[3]: شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق: المرجع السابق، ص60.

[4]: مارسيل كولومب: المصدر السابق، ص132.

: يونان لبيب رزق: **تاريخ الوزارات المصرية 1878–1953**، اشراف حسن يوسف، مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، وحدة الوثائق التاريخية، 1975، 436_437. [5]ص

كان لحادث 4فبراير أثر بعيد في الحياة السياسية المصرية فقد كان السبب المباشر في ظهور ما يسمى بتيار الرافض للواقع السياسي المصري، وعلى أمواج هذا التيار كانت الخطوات الأولى لتنظيمات الضباط الاحرار وعلى نفس الامراج سارت قوافل اليمين وقوافل اليسار ظمأى الى السلطة[1].

وزارة النحاس الخامسة: في 6يناير اتخذت وزارة حسين سراي قرارا بقطع العلاقات مع حكومة فيشي، ومن الطبيعي ان تضغط بريطانيا لقطع العلاقات المصرية مع فيشي، عقد حسين سراي العزم على تقديم استقالته، أدرك السير لامبسون ان الرجل ووزارته قد استنفذا اغراضهما وان أيا منهما لم يعد قادرا على الاستمرار في تأدية دوره في خدمة المجهود الحربي للحلفاء، بادر السفير البريطاني في القاهرة يوم 2فبراير بمجموعة من الطلبات للملك فاروق حددها فيما يلي:

*ان تتألف وزارة تحرص على الولاء للمعاهدة وتقدر على تنفيذها نصا وروحا.

*ان تكون وزارة قوية قادرة على الحكم وتحظى بتأييد شعبي كافي.

*إن هذا يعني الارسال في طلب مصطفى النحاس باشا زعيما للحزب والتشاور معه بقصد تشكيل الوزارة.

*وان يتم ذلك في الموعد أقصاه ضهر غد[2].

يقول الدكتور محمد حسين هيكل انه طلب من عدلي باشا ان يحدد له موعدا مع مصطفى النحاس باشا لمحادثته وقابله في داره الفخمة الواقعة على النيل بحي قصر الدوبارة، وإقناعه بقبول فكرة ـــتأليف وزارة قومية على انها حل مؤقت للخروج من مأزق سياسي ضاقت الامة به ذرعا إذ يعيد الدستور ويحسم الخلاف بينهما وبين إنجلترا[3].

وقد كانت وجهة نظر القصر في ظهر يوم الاثنين 2 فبراير ورئيس الديوان ولقائهما بالسفير البريطاني الموافقة على استدعاء النحاس لرئاسة وزارة جديدة على ان تكون وزارة قومية.

اما وجهة نظر الوفد عبر عنها النحاس سواء في لقائه مع الملك الذي تم في ظهر يوم الثلاثاء 3فبراير اتصاله مع السير لامبسون التي تمت من خلال أمين باشا عثمان حيث رفض الوفد فكرة وزارة قومية أو وزارة ائتلافية يرأسها النحاس.

---

[1]: جمال سليم: **قراءة جديدة لحادث فبراير**، مطبوعات الشعب، ص9.

[2]: يونان لبيب رزق: المصدر السابق، ص438-442.

[3]: محمد حسين هيكل: **مذكرات في السياسة المصرية**، ج1، دار المعارف، القاهرة مصر، 2003، ص281.

اما وجهة نظر بريطانيا ففرضت نفسها بالقوة على وجهات النظر الأخرى وهو قبول أي مرشح للقصر لا يدعمه التأييد الشعبي، أما من جهة ثانية أن يتولى الحزب الأغلبية في الحكم بكل ما يترتب على ذلك من تنفيذ معاهدة1936[1].

ومن الغريب أن بعض الساسة رأى ان تأليف وزارة قومية برئاسة مصطفى النحاس باشا يعد في نظره عدم خضوع للإنذار وأن تأليفها وفدية خالصة خضوع كريه للإنذار[2].

ألف مصطفى النحاس باشا وزارته الخامسة في السادس من شباط على النحو التالي:

*مصطفى النحاس باشا: رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية والخارجية.

*عثمان محرم: وزيرا للأشغال العمومية.

*مكرم عبيد: وزيرا للمالية.

*احمد حمدي سيف النصر: وزيرا للمعارف العمومية[3].

أجريت الانتخابات في مارس 1942، وفاز الوفد كما كان متوقعا بأغلبية كبرى وآلت اليه مسؤولية الحكم جميعا، وكان واضح ان سلطة السراي أصيبت بصدمة كبرى وأنها كادت ان تختفي من المسرح وبرزت بدلا عنها سلطة الحكومة المستندة على الشعب والى تأييد واضح من السفارة البريطانية كلما كما حد الخلاف بينهما وبين السراي[4].

وقد تضمن منهاج الوزارة الذي عرضه على الملك الأمور التالية:

أولا: توطيد الحياة النيابية الصحيحة وإن تكفل إحكام الدستور صيانة الحريات وتسيير عوامل الطمأنينة والعدل والمساواة.

ثانيا: مسألة التموين وقد وعدت الوزارة أن ينعم الفقير قبل الغني بخيرات مصر الوفيرة.

---

[1]: يونان لبيب رزق: المصدر السابق، ص442-443.

[2]: محمد زكي عبد القادر: **محنة الدستور 1923–1952**، ط2، مكتبة مدبولي بالقاهرة، مصر، 1973، ص128.

[3]: سهاد جاسم محمد: المرجع السابق، ص72.

[4]: محمد زكي عبد القادر: المرجع السابق، ص128.

ثالثا: الاقتصاد في النفقات وتوطيد الاقتصاد الأهلي على أسس ثابتة الأركان وفي هذا الجانب إلغاء ثلاثة وزارات هي التموين ودمجها مع وزارة المالية، ووزارة الشؤون الاجتماعية ودمجها مع وزارة الصحة ودمج وزارة الوقاية مع وزارة الأشغال العمومية[1].

وقد سعى النحاس خلال فترة حكمه الى إنشاء جامعة الدول العربية ودعا وفود عربية لحضور اجتماع في الإسكندرية انتهت بوضع ما يسمى ببروتوكول الإسكندرية، غير ان هذا المشروع ظل حبرا على ورق لذلك امر الملك اقالته من الوزارة 1944[2].

وقبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية بمدة وجيزة استغنت بريطانيا على وزارة الوفد سنة1944، وعليه بدأت الحكومة المصرية بتخفيف القيود التي فرضتها الحرب، ومحاربة التسلط البريطاني الذي كان قد احكم قبضته على مقدرات البلاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وربطه بين التحكم السياسي والاستغلال الاقتصادي بالدرجة الأولى، فرفع الشعب المصري مظاهرات تبنى فيها مطالبه وهي الاستقلال والجلاء[3].

فترتب عن هذه المظاهرات مقتل العديد من الطلبة واصابة الكثير منهم، فأرادت بريطانيا فتح باب التفاوض من جديد مع مصر[4].

---

[1]: سهاد جاسم محمد: المرجع السابق، ص72.

[2]: بريزة شيبوب: المرجع السابق، ص28-29.

[3]: إسماعيل احمد ياغي: المرجع السابق، ص269.

[4]: جاد طه: المرجع السابق، ص391.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية.

تميزت الاوضاع الاقتصادية تفاقم الأحوال في أوروبا وبدأت البرقيات تتناقل بين إنجلترا وفرنسا على الدفاع عن سلامة بولونيا إذ ان تغزوها، فقد أخذت الوزارة المصرية تصدر قوانين خاصة برقابة السفن وتفتيشها بالموانئ المصرية وبالتموين والاستيلاء، وبما شابه ذلك من تشريعات لا تصدر الا في حالة الحرب او احتياطا لها وكانت الوزارة تصدر هذه التشريعات بمراسيم بقوانين ليكون لها طابع الضرورة والاستعجال، وعلى انها لم تصدر الا باتفاق بين الحكومتين المصرية والانجليزية[1].

في عام 1939 نلاحظ انخفاض في أسعار القطن نتيجة لظروف جوية ومهاجمة المحصول، مما أدى سوء الحال في الريف والعجز عن تسديد الديون العقارية، وقد أدى سوء حال البلاد المالية والاقتصادية الى تفشي البطالة[2].

وفي الفترة ما بين 1943الى1951 اخذ معدل انخفاض مساحة الأراضي المملوكة للأجانب يتزايد باستمرار حتى وصل الى 172,368 فدانا. بينما نقص عدد الملاك الأجانب 1604مالكا في نفس الفترة[3].

وفي عام 1944 وضع قانون جديد للتعاون اقره البرلمان وهو قانون 57 المعدل لأحكام قانون سنة 1927 حيث نصت المادة 24 انه أجاز تقسيط الأسهم في الجمعيات التعاونية ليتمكن ذوي الموارد الضئيلة من الاشتراك فيها و الانتفاع بخدماتها و مزاياها، وفي المادة 43 اعفى الجمعيات التعاونية من رسوم الدمغة على جميع العقود و المحررات و الأوراق و المطبوعات و اعفاها من ضريبة الأرباح التجارية و الصناعية، ونص على منحها اعانات مالية من الحكومة او من مجالس المديريات او المجالس البلدية مقابل ما تقوم به هذه الجمعيات من الخدمات الاجتماعية[4].

اما الشركات التي تأسست اثناء الحرب العالمية الثانية ارتفع نصيب المصريين الى 66 بالمئة من راس المال و34بالمئة من نصيب الأجانب[5].

وفي 30ديسمبر1944 عقد اتفاق مع إنجلترا سمته اتفاق العملة والاستيراد و لم تجرؤ ان تعرضه على البرلمان باعتباره اتفاقية دولية وصفته بانه تدبير مالي واقتصادي للحكومة ان تتخذه دون رقابة البرلمان، صالح لمدة ثلاثة

---

[1]: محمد حسين هيكل: **مذكرات في السياسة المصرية عهد فاروق**، ج2، مطبعة مصر، القاهرة مصر، 1953، ص170.

[2]: جمال الدين مسدي واخرون: مصر والحرب العالمية الثانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، مصر، د ت، ص84.

[3]: عبد العظيم رمضان: **الصراع الاجتماعي والسياسي**، المرجع السابق، ص37.

[4]: عبد الرحمن الرافعي بك: المصدر السابق، ص337.

[5]: خيري أبو العزائم فرجاني: المرجع السابق، ص41.

أشهر واكتفت عند مده بان اودعت الوثائق الخاصة به في مكتب مجلس الشيوخ، فقد أصر على مناقشته و لم يجرؤ الا كضرورة مملاة لمدة ثلاثة أشهر[1].

ومن الاعمال التي قامت بها مصر خلال الحرب تموين جيوش الحلفاء بكل ما يتطلب من مواد غذائية وصناعية، كما اخضعت مصر انتاجها الزراعي والصناعي لهذا التموين والذي كان من أسباب تفوق بريطانيا في الحرب[2].

ولقد انتشرت اشاعات بشأن سوء نية بريطانيا اتجاه مصر ومحاولتها لإرغام مصر على اعلان الحرب وانتشار أفكار خاصة بضرورة تحديد مساحة الأراضي المزروعة قطنا، وهو المحصول الأساسي للبلاد والتوسع في زراعة الحبوب اللازمة لإطعام الاستراليين والهنود وجنود وسط افريقيا وجنوبها[3].

كانت الانحرافات الصناعية العسيرة تكمن في المقام الأول في ان راس المال الأجنبي كان لا يزال يحتفظ بدور اولي في تمويل الشركات في عام 1940 كان 61بالمئة من اجمالي راس المال الشركات المصرية يخص الأجانب، وفي عام 1943كان غير المصريين يطالبون بما يقرب 40بالمئة من الدين العام، وكان لمن يسمون بالمتمصرين دور محوري في اتحاد الصناعات، كانوا من اليهود واليونانيين والايطاليين والارمن، وكان السبب الثاني في التخلف يكمن في ان عملية التصنيع كانت نابعة من تراكم اهلي ريفي المنشأ وليس تجاريا، ومن هنا نشأ امتزاج بين كبار ملاك الأراضي والبورجوازية الرأسمالية وكانت الصناعات المصرية في الوقت نفسه مرتبطة ارتباطا وثيقا بالزراعة، فقد تركزت الصناعة في قطاع النسيج والإنتاج الغذائي[4].

---

[1]: محمد مندور: **صفحات من تاريخ مصر المعاصر**، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1993، ص95.

[2]: بريزة شيبوب: المرجع السابق، ص32.

[3]: جلال يحي: **العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية**، دار المعارف، 1985، ص40.

[4]: ماسيمو كامبنيني: المرجع السابق، ص74-75.

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية والثقافية.

في 20أغسطس 1939أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية، ويعد انشاؤها مرحلة من مراحل النهضة الاجتماعية في مصر، سعت هذه الوزارة لتحقيق أعلى مستوى لحياة الفرد والاسرة، وقد خطت البلاد في السنوات الأخيرة خطوات موفقة في تأليف المنظمات الاجتماعية لإصلاح حالة المجتمع ورفع مستوى المعيشة لأفراده وتحسين حالة السر وتخفيف الالام التي تنشأ عن البؤس والمرض في الطبقات الفقيرة[1].

تميزت الأوضاع الاجتماعية في مصر خلال الحرب العالمية الثانية بانتشار الامراض والأوبئة واعتبار الجوع وسوء التغذية سببا في انتشاره على صعيد مصر في الفترة 1942-1944و خصوصا في مدينتي قنا واسوان حدد مصطفى النحاس رئيس الحكومة الوفدية حينئذ كبار ملاك الأراضي باعتبارهم أولئك الذين يمتلكون مائتي فدان أو أكثر وكان يوجد من هؤلاء في مديرية قنا 71يمتلكون 13بالمئة من الأراضي وفي مديرية اسوان 13يمتلكون 51بالمئة من الأراضي[2].

ومع نشوب الحرب العالمية الثانية نما نشاط البورجوازية المصرية، وقد مر بتحولات هامة مع تعديل النظام الجمركي عام 1930، وفي نفس الوقت اخذ تركيبها الاجتماعي يشهد تحولات هاما و ذلك عندما دخلت فيه عناصر مغامرة جديدة نشأت بين الطبقات الدنيا في المجتمع و هي العناصر البورجوازية التي تتشابه أصولها مع أصول البورجوازية الأوروبية، فقد كان روميل قد ملك الطبقات الاجتماعية على اختلافها مع البورجوازية القبطية الرفيعة التي تميزت بمقت الانجليز حتى الشذوذ الى طبقة الفلاحين[3]، و كانت اول محاولة من البورجوازية المصرية لتنظيم صفوفها التي تمثلت في تأليف جمعية حلوان أو الحزب الوطني، وقد تألف هذا الحزب على يد كل من شريف باشا وشاهين باشا وراغب باشا وعمر لطفي باشا ومحمد سلطان باشا[4].

وقد انتشر الاتحاد النسائي على أي حال بسرعة في كل البلاد ونجح في اختراق العالم الزراعي حيث أسهم في نشر محو الامية، ففي عام 1944اسست فاطمة رشيد حزبا نسائيا مصريا واندفعت للمطالبة بتنظيم النسل[5].

وخلال الحرب زادت الطبقة العاملة عددا ووعيا فقد أدى نمو الرأسمالية وزيادة المصانع الى نمو عدد العمال، كما اشتغل الكثير منهم في معسكرات الجيوش الأجنبية اثناء الحرب، وأدى ارتفاع نفقات المعيشة الى نمو الحركة العمالية المطالبة برفع الأجور وبحق انشاء النقابات واعترفت حكومة الوفد في1942 للعمال بحق

---

[1]: عبد الرحمن رافعي بك: المصدر السابق، ص241-242.

: ماجدة بركة: **الطبقة العليا بين ثورتين 1919-1952**، ترجمة محمود ماجد، تقديم طارق البشري، اشراف جابر عصفور، ط2، العدد806-2 المركز القومي للترجمة، مصر، 2009، ص95. [2]القاهرة،

[3]: نجيب صالح: المرجع السابق، ص296.

[4]: عبد العظيم رمضان: **الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام الثورة 23يوليو1952 الى نهاية ازمة مارس 1954**، ص23-24.

[5]: ماسيمو كامبنيني: المرجع السابق، ص80.

التكوين النقابي وذلك كجزء من سياسة التهدئة الاجتماعية بعدما انفجر الاضطراب السياسي والاجتماعي قبل وصول هذه الوزارة للحكم[1].

وفي سنة 1942 صدر قانون رقم75 لسنة 1936 بشأن نقابات العمال وقد اعترف بوجودها الذاتي والقانوني، وفي ذات السنة صدر قانون رقم86 بشأن التأمين الاجباري عن حوادث العمل وقد فرض على أصحاب الاعمال ان يؤمنوا العمال ضد الإصابات في إحدى شركات التأمين ضمانا لمصالحهم.

وفي سنة 1944 صدر قانون العمل الفردي رقم 41 لسنة 1936، ويعتبر هذا القانون أساس التشريع العمالي، وليس بين القوانين العمالية ماله أهمية لأنه يتصل بحياة العامل في علاقته بصاحب العمل وينظم علاقتهما ويرتب الالتزامات المفروضة على أصحاب العمال وعلى العمال معا، وقد كفل حقوق العمال بقدر المستطاع[2].

اما الوضع الثقافي في مصر خلال الحرب العالمية الثانية في يوليو 1944 في إطار مشروع مقدم للبرلمان لمكافحة الامية وزيادة التعليم جاءت المادة العاشرة لتلتزم من يملكون مائتي فدان فأكثر بتعليم عدد من الفلاحين يحددهم وزير الشؤون الشؤون الاجتماعية او دفع تكاليف تعليمهم للوزارة[3].

اما عن وضع التعليم في مصر خلال فترة الحرب العالمية الثانية فقد كتب إسماعيل قباني في 28ايار 1945 مذكرة عن السياسة العامة لنشر التعليم الثانوي وأدى هذا الاهتمام لتشكيل لجنة عن سياسة التعليم الثانوي في تشرين الثاني في العام نفسه تألفت اللجنة برئاسة إسماعيل قباني لبحث الخطط والمناهج التي يستلزم التنظيم الجديد للمدارس الثانوية[4].

---

[1]: محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص243.

[2]: عبد الحمن رافعي بك: المصدر السابق، ص344.

[3]: ماجدة بركة: المرجع السابق، ص 95.

[4] : سمر رحيم الخزاعي: تطور حركة التعليم في مصر 1916-1951، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة المستنصرية، تحت اشراف، حارث يوسف عيسى، ص14.

الفصل الثالث: نتائج الحرب العالمية الثانية على مصر.

المبحث الأول: النتائج السياسية.

المبحث الثاني: النتائج الاقتصادية.

المبحث الثالث: النتائج الاجتماعية والثقافي.

حربان عالميتان تدخلهما بريطانيا الاستعمارية وتجبر مصر على تحمل آلامها ومشاكلها الاستعمارية الخاصة، ولكن كما كان للحرب العالمية الأولى نتائج على الاقتصاد المصري وبالتالي على التركيب الاجتماعي كله، فإن هذه الحرب عملت تأثيرا اكثر فعالية من الحرب العالمية الأولى وذلاك ناتج عن التطورات العميقة التي نمت في فترة ما بين الحربين، وانتهت الحرب العالمية الثانية الى تغييرات بالغة الأهمية في كل العالم، فلقد انهزمت إيطاليا وألمانيا واليابان، وخرجت فرنسا وبريطانيا ضعيفتين اقتصاديا وسياسيا، ونالت الولايات المتحدة الامريكية مكان السيادة في العالم الغربي وخرج الاتحاد السوفياتي من الحرب قوة دولية يعمل لها حساب، كما ظهرت في أوروبا مجموعة من الدول الديموقراطية الاشتراكية.

المبحث الأول: النتائج السياسية.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تجد إنجلترا ضرورة لبقاء الوفد في الحكم، وانتهز الملك الفرصة فأقال وزارة النحاس وألف النقراشي رئيس حزب السعديين الوزارة التي لم تستمر طويلا في 17فبراير 1946 وزارة برئاسة صدقي باشا الذي دخل في مفاوضات مع الانجليز فأسفرت عن مشروع صدقي بيفن[1].

مفاوضات صدقي بيفن1947: في افريل1946بدات المفاوضات بين المصريين والانجليز، وقد استهدفت المفاوضات إعادة النظر في معاهدة1936، وفي 07مارس1946 أعلن إسماعيل صدقي باشا عن تشكيل وفد المفاوضة والمكون من حزب السعديين وحزب الاحرار ورئيس حزب الكتلة ونخبة من كبار رجال السياسة والوزراء السابقين وانتظر حتى 03افريل لتشكل بريطانيا وفدها الذي تزعمه وزير خارجيتها بيفن[2]ويقول صدقي باشا في مذكراته قد رد على المقترحات البريطانية تتضمن مسألتين الأولى بقاء قوات عسكرية بريطانية في منطقة القنال بطريق منحها قواعد داخل حدودها او بطريق تأجيرها جزءا من أراضيها، اما المسالة الثانية رغبة بريطانيا في اشراك بعض بلاد الشرق الأوسط التي يهمها امر الدفاع عن هذه المنطقة في معاهدة جديدة تكون أوسع مدى من اتفاق ثنائي تعقده بريطانيا ومصر وحدهما[3]. لكن البرلمان المصري لم يقبلها ورأى انها تربط مصر عسكريا ببريطانيا للأبد[4].

وأهم ما تضمن عليه هذه المفاوضة ما يلي:

---

[1]: شوقي الجمل وعبد الله الرزاق: المرجع السابق، ص60.

: **أرنست بيفن**: 1881-1951 وزير خارجية بريطانيا، وهو أحد أكبر زعماء نقابات المهنية البريطانية، واهم ما قام به مفاوضات مع إسماعيل صدقي سنة 1947، ينظر: الله مجدة: المرجع السابق، ص68. [2]بوعبد

[3]: إسماعيل صدقي: **مذكراتي**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة/ مصر، 2012، ص108.

[4]: شوقي الجمل وعبد الله الرزاق: المرجع السابق، ص60.

*الجلاء ويتم عبر مراحل يتم الاتفاق عليها، ويقابله معاهدة تظهر تحالف بريطانيا مع مصر وأحقية بريطانيا بالعودة الى مصر في حالة حدوث حرب وأي خطر.

*تكوين مجلس دفاعي مصري بريطاني مشترك يعترف بحق بريطانيا بإدخال قواتها في الوقت المناسب وعند الضرورة الى مصر.

*المحافظة على القواعد البريطانية في مصر وصيانتها والتعاون العسكري بين الجانبين إذا ما اشتركت بريطانيا في حرب نتيجة لوقوع عدوان على البلاد المجاورة لمصر.

*احترام الوضع القائم في السودان[1].

لكن مشروع صدقي بيفن قوبل بالرفض والاستنكار من طرف المصريين، لأنه يربط مصر بعجلة بريطانيا بصورة دائمة، فهو يدعو للدفاع المشترك بين البلدين ويكسب بريطانيا نوعا من الوصاية على مصر، فلم لم توافق الحكومة المصرية على هذا المشروع لأنه لا يحقق أماني الشعب في الاستقلال والجلاء[2].

وعليه تحطم مشروع صدقي بيفن مشروع ربط مصر بمعاهدة من معاهدات التحالف مع الاستعمار، فكان ذلك انتصارا للجماهير المصرية، ومنه تأكد للمصريين مدى عقم المفاوضات مع بريطانيا لتحقيق أهدافهم الوطنية الاستقلال والجلاء وبأن طريق المفاوضات مغلق وهو أمر مرفوض[3].

وفي الأخير قامت الحكومة المصرية بعرض القضية على مجلس الأمن سنة 1947م، غير أن هيئة الأمم المتحدة الخاضعة والمتحالفة مع بريطانيا لم تعط شأنا للقضية[4].

مصر وهيئة الأمم المتحدة: وبعد ان تأسست هيئة الأمم المتحدة في 23اكتوبر 1949 أصبحت مصر عضوا فيها على قدم المساواة مع بريطانيا بدأت المفاوضات بين الطرفين، لكنها تعثرت كثيرا بسبب رغبة بريطانيا بالسيطرة على مصر لاسيما انها خرجت منتصرة من الحرب وأدركت كذلك ان القصر الملكي لم يجد جادا من إنهاء ارتباطه مع بريطانيا، فناضلت الحركة الوطنية المصرية من اجل جلاء الاحتلال البريطاني على أرضها، وقد شهدت هيئة الأمم المتحدة نضالا وطنيا سياسيا كما شهدت منطقة السويس والمدن المصرية

---

[1]: محمد علي قوزي: المرجع السابق، ص246.

[2]: إسماعيل احمد ياغي: المرجع السابق، ص270.

[3]: محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص246-247.

[4]: إسماعيل احمد ياغي: المرجع السابق، ص270.

مظاهرات تهتف بالجلاء الكامل عن مصر كما شارك الشباب في عمليات فدائية ضد المعسكرات البريطانية في القناة[1].

مصر وجامعة الدول العربية: تأسست جامعة الدول العربية وفي 22 مارس 1945 تم توقيع المؤتمر العربي العام في مصر الزعفران بالقاهرة وقد جاء الميثاق لتأكيد الروابط بين الدول الأعضاء بسبب كثرة التحفظات التي ابداها معظم المندوبين في الميثاق(2)،التي تحدد مقرها في القاهرة، وقد شجع فكرة الاتحاد للدول العربية للمرة الأولى هو رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد(3)وفي خريف 1944 في لقاء عقد في الإسكندرية قرر ممثلو مصر والعراق ولبنان واليمن الشمالية والعربية السعودية والأردن وفلسطين تكوين جامعة الدول العربية(4)، ليست العضوية في جامعة الدول العربية مستندة الى الموقع الجغرافي فحسب فتركيا وإسرائيل ليستا من أعضاء الجامعة رغم انهما من نفس المنطقة الجغرافية[5].

كان هدفها النظر في مصالح الدول العربية وكانت ليبيا أول دولة عربية تنظم إلى جامعة الدول العربية 1953، وتمثلت أهداف الجامعة العربية فيما يلي[6]:

*توثيق الصلات بين الدول العربية في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحقيقا للتعاون بينهما.

*حل المنازعات بالطرق الودية لا يجوز الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدول وسيادتها أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون الى المجلس لفض هذا الخلاف (المادة الخامسة من الميثاق).

*الالتزام بالتعاون مع الهيئات الدولية قد نصت المادة الثالثة من الميثاق على ان مهام الجامعة تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الامن والسلم ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية[7].

---

[1]: مجدة بو عبد الله: المرجع السابق، ص67.

[2]: رأفت الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، د م ن، 1996، ص246.

: **نوري السعيد**: رئيس للوزراء أربعة عشرة مرة، صاحب دور مهم في الحياة السياسية في العراق ساهم في تأسيس جمعية العهد السرية، تطوع في الثورة العربية، ينظر: بريزة المرجع السابق، ص27.[3] شيبوب:

[4]: ماسيمو كامبنيني: المرجع السابق، ص97.

: مرفت شمراوي: **جامعة الدول العربية حقوق الانسان المعايير والاليات**، وزارة الشؤون الخارجية بالنرويج، اعداد سارة الكيالي واسراء صالح تصميم مجموعة العزيم، ترجمة خيري، تحرير عبد الرحمن حمدي، 2013، ص09. [5] عمرو

: عماد عمر محمد عبد الكريم: **دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية**، للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم تحت اشراف عمر الخضرمي، جامعة الشرق الأوسط، 2018، ص35. [6] السياسية

[7]: إسماعيل صدقي باشا: المصدر السابق، ص141.

وفي عام 1947 ألف إبراهيم عبد الهادي وزارته الأولى والأخيرة بعد اغتيال النقراشي، فقد كان مكلفا بتأليفها على النحو القومي، إذن فمحاولة تأليف وزارة قومية ضلت قائمة حتى تحققت أخيرا في وزارة حسين سراي الثالثة وإن لم تحقق نجاحا طويلا أو تعمر طويلا[1].

لم تؤدي النهاية الغامضة للشيخ البنا الى توقف النشاط الإرهابي للجماعة المنحلة على الفور بل بالعكس ساعدت على توسيع دعايتها الإرهابية كثيرا، وفي الوقت الذي كان فيه الحرب الفلسطينية قد انتهت الى كارثة وتم توقيع هدنة رودس[2] ووزعت في شوارع القاهرة ومساجدها منشورات تهاجم حكومة السراي،

وفي عام1949 اتسعت الدعاية الشيوعية، وفي كل يوم كانت تكتشف خلايا جديدة وألقى أعضاؤها من شبان وطلاب وصحفيين ومحامين وموظفين في السجون وبلا رحمة، وقدموا الى القضاء، وتزايدت حوادث التفتيش والاعتقالات حتى أصبح عدد المحتجزين في سجون القاهرة وفي المعتقلات في مدى وقت قصير كبير جدا، ثم جاءت المتاعب المالية لتزيد من صعوبة المهمة التي تواجهها الحكومة، فقد كان عليها ان توازن ميزانية مثقلة بأعباء الحرب، واللجوء الى الاقتراض او الى ودائع احتياطي الدولة الذي كان قد تضاءل نتيجة الاقتطاعات المتتالية الى سد عجز بلغ ما يقرب من 42 مليون جنيه، وفرض ضرائب جديدة من رفع معدل الضرائب التي كانت قائمة في ذلك الوقت[3].

وفي يوليو 1949 قدم إبراهيم عبد الهادي، استقالته وقبل الوفد في الاشتراك في حكومة وحدة وطنية تحت رئاسة أحد أعضاء مجلس الشيوخ المستقلين حسين سراي باشا، وكان عليه تأسيس وزارة جديدة محايدة في 04نوفمبر1949، وفي 06نوفمبر حل مجلس النواب وأجريت الانتخابات وأحرز فيها الوفد نجاحا ساحقا.

وفي 12 يناير 1950 شكل مصطفى النحاس باشا وزارته السادسة[4].

وفي أكتوبر 1951 أعلنت حكومة حزب الوفد في مصر بإلغاء معاهدة 1936، واحكام اتفاقيتي 19 جانفي و10جويلية 1899 الخاصتين بنظام الحكم في السودان، لكن إنجلترا لم تعترف بهذا الاجراء الذي اتخذ من جانب واحد فتطورت الاحداث مما أدى الى قيام ثورة 1952 في مصر[5].

---

[1]: يونان لبيب رزق: المرجع السابق، ص477.

[2]: **اتفاقية رودس**: هي اتفاقيات عقدت بين عدد من الدول العربية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، تم توقيع الاتفاقية بخبر لا يمحى خصيصا من مقر هيئة الأمم المتحدة جانفي وفيفري 1949 دامت المحادثات خمسين يوما، ينظر: عمر يوسف حيزية وفراح مريم: اتفاقية هدنة رودس 1949وانعكاساتها على مسار القضية الفلسطينية، لنيل شهادة ماستر،

تخصص تاريخ حديث ومعاصر، تحت اشراف فكاير عبد القادر، جامعة الجيلالي، خميس مليانة، عين الدفلى، 2018-2018، ص38.

[3]: مارسيل كولومب: المصدر السابق، ص302_303.

[4]: المصدر نفسه: 304.

[5]: شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق: المرجع السابق، ص205.

وأدت الأوضاع السياسية اعلان الضباط الاحرار في صبيحة يوم 23يونيو الثورة وفي 26 يونيو اجبر الملك فاروق[1] على مغادرة البلاد على ظهر يخت محروس بعد ان تنازل عن العرش لولي عهده احمد فؤاد الثاني وعين مجلس وصاية عليه لأنه كان قاصرا، وفي 18يونيو 1952 أعلن مجلس قيادة الثورة انهاء حكم اسرة محمد علي وقيام الجمهورية، فصارت الأمور بيد الشعب[2].

[1]: ينظر الى الملحق رقم 07.

[2]: مارسيل كولومب: المصدر السابق، ص67.

المبحث الثاني: النتائج الاقتصادية.

الصناعة: *انتهت الحرب العالمية الثانية وانخفض طلب الجيوش على المنتجات المصرية وبدأ ورود السلع الأجنبية من الخارج مما هدد المكاسب التي حققتها الرأس مالية المصرية، ونتج عنها الكثير من المصانع الصغيرة، لم تستطع الصمود امام الازمة فأغلقت أبوابها واستغنت الجيوش الأجنبية عن الكثير من العمال مما أدى الى انتشار البطالة، وقدر عدد العاطلين عن العمل بمائة ألف عامل*[1].تعكس البنية الصناعية لمصر ما قبل يوليو 1952 الطابع الشبه الاستعماري لاقتصادها بكل وضوح، ويقول لينين ان إنجلترا تبذل المزيد من جهودها لتجعل من مصر بلدا منتجا للقطن فحسب، وتضع العراقيل امام التطور الصناعي، و لم يكن بها مصانع للحديد والصلب والسيارات أو الآلات أو الأجهزة الكهربائية.

اضطر الامبرياليون فقط نتيجة للنضال الطويل للشعب المصري من اجل التحرر الوطني الى تقديم بعض التنازلات للبورجوازية المصرية والسماح لها بإنشاء وتطوير بعض الصناعات الخفيفة كالنسيج وهناك احصائيات تقول ان عدد المصانع في عام 1945م 129الف مصنع أما عدد العمال فقد قدر ب 362 ألف عامل، ولكن سيطرة راس المال الأجنبي وبقايا الاقطاع على الزراعة وشدة ضيق السوق حالت عليها دون تقدم الصناعة.

وقد تميزت الصناعة قبل ثورة 1952 بمستوى تطور منخفض فمثلا نجد ان 51الف مشروع من بين 129 ألف مشروع في عام 1945 لا تستأجر أي عمال، وان39 ألف مشروع لا يعمل بها الا عامل واحد، وان 34,5 ألف مشروع يستأجر من 42 عمال، وان 9,5 ألف مشروع يعمل بها 5 عمال أو أكثر[2].

وقد تميزت الصناعة في مصر بسمتين أساسيتين:

*خضوع الشركات الكبيرة منذ تأسيسها الراس المال المالي.

*تبعية البورجوازية المصرية الكبيرة من حيث نشأتها وطبيعتها وارتباطها الوثيق بالملكية الزراعية الاقطاعية[3].

ولقد عانى التجار وأصحاب المصانع والحرفيون من البنوك وتجار الجملة الأجانب الذين كانوا يضغطون على المصريين وهذا يساعد على نمو الوعي الوطني ضد الاحتلال الأجنبي[4].

---

[1]: محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص243.

[2]: سيرانيان: المصدر السابق، ص21.

[3]: المصدر السابق: ص23.

[4]: محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص244.

الاقتصاد: في سنة 1949 قد هبطت الواردات من الخارج حتى وصلت الى مجرد 123 طن، مع اننا نستورد هذه الكمية من الطاقة الإنتاجية غير قادرة على تغطية السوق، بل بالعكس فإن انتاجها من النسيج تزايد من 14,388,000 مليون متر سنة 1932 الى 31,295,000 متر سنة 1934 و100مليون سنة1939 ثم 142مليون متر سنة 1947 ولا تستورد مصر الغزل فقط، ولكنها تصدر أكثر مما تستورد ففي سنة 1950 استوردنا غزلا قيمته 132,999 جنيها، وصدرنا في ذات السنة 2,342,326 جنيها[1].

اما الشركات التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية في الفترة ما بين 1946_1947 فإن نصيب رأس المال له دلالة سياسية خاصة، ذلك النفوذ التي كان يتمتع بها اليهود في بنك مصر، فتح فرع لبنك مصر في فلسطين هدد اليهود بسحب أموالهم المودعة في البنك، مما اضطر طلعت حرب الى التراجع، وهكذا سار بنك مصر وفق الخط الذي أوصت به لجنة التجارة والصناعة، فقد تمكن راس المال الأجنبي من التسلل اليه بنسبة سمحت له بنفوذ كبير فيه، وبذلك نجحت خطة لجنة الصناعة والتجارة في ان يحتوي راس المال الأجنبي راس المال المصري ويهيمن عليه[2].

وفي الفترة ما بين 1945_1952 كان البنكان العقاريان الكبيران كريدي ليونيه الفرنسي ولاند بانك الإنجليزي، وكان رأس المال الفرنسي يلعب الدور الرئيسي فيهما يسيطران على حوالي 90بالمئة من راس المال العقاري، فكان البنكان يشاركان عند تقديمهما القروض للإقطاعيين واثرياء الفلاحين والتجار المصريين في نهب الفلاحين المصريين عن طريق الربا[3].

في حقيقة الامر فان السياسة الاقتصادية كانت تعتمد على تشجيع راس المال الخاص لتطوير أنشطة الاقتصاد المختلفة واستمر القطاع الخاص في سيطرته على ما يقرب من 95 بالمئة من حجم الاقتصاد الوطني[4].

---

[1]: جرجس فوزي: المرجع السابق، ص184.

[2]: خيري أبو العزائم: المرجع السابق، ص91.

[3]: سيرانيان: المصدر السابق، ص91.

[4]: راض عبد المنعم: **أداء ومصادر النمو الاقتصادي في دراسة تطبيقية**، ص3.

الزراعة: في 1945 كان نصف الفلاحين في مصر يضطرون الى استئجار الأراضي الزراعية من كبار ملاك الأراضي، وكونت من الفقراء الفلاحين مع جزء من المعدمين طبقة تزرع الأرض بنظام المشاركة وبلغ تعداد هذه الفئة 1,7 الى 2مليون فلاح، بالإضافة الى ذلك كانت هناك في الريف طبقة واسعة من الاجراء والعمال المزارعين الذين يعيشون أبشع أنواع الاستغلال، وقد بلغ عدد العمال الزارعين والفلاحين في سنة 1945 46 مليون[1].

وفي الوقت الذي هبط فيه صافي الإنتاج الزراعي من 54,100,000 جنيه سنة 1939 الى 43,600,000 جنيه سنة 1945 ارتفع فيه صافي الإنتاج الصناعي من 13مليون سنة 1939 الى 18 مليون.

وفي عام 1947 بلغ عدد الفلاحين في مصر ما يقرب 14 مليون فلاح من اجمالي 19 مليون نسمة من السكان، فكانت الزراعة هي عصب الاقتصاد في مصر وارتبطت بها حياة ما يقل عن 75 بالمئة من سكان البلاد، وشهدت نهاية الحرب العالمية الثانية بعض التحولات في ملكية الأراضي الزراعية، اما في الريف المصري لم يشهد رغم ذلك أي تغييرات أساسية في البنية الاجتماعية، ففي عام 1947 نجد ان 4 بالمئة من ملاك الأراضي 2,6 مليون فدان او 36,7 من مجموع المساحة المترعة، بينما يملك 2,5 مليون فلاح ممن لا يزيد ملكيتهم عن 5 افدنة مليوني فدان[2].

وفي مجال العلاقات الزراعية في مصر يشير الباحثون ان القيمة الايجارية كانت في تصاعد مستمر في سنوات ما قبل الحرب، بعدها الى ان صدرت قوانين الإصلاح الزراعي عام 1952 الا انه استمرت عملية تجريد الفلاحين من أراضيهم[3]. وحسب احصائيات 1947_1948 فإن القيمة الاسمية لاسهم الشركات العاملة في النسيج والحرير والكتان وحلج القطن بلغت 1,670,000 جنيه من مجموع القيمة الاسمية لكل شركات بنك مصر والبالغ 2,946,000 جنيه و لم يكن نصيب أسهم شركة مصر للتعدين والمحاجر سوى 10,000 جنيه وشركة مصر للبترول 30,000 جنيه[4].

---

[1]: سيرانيان: المصدر السابق، ص16_18.

[2]: سيرانيان: المصدر السابق، ص18.

[3]: المصدر نفسه: ص19_20.

[4]: خيري أبو العزائم: المرجع السابق، ص42.

المبحث الثالث: النتائج الاجتماعية.

شهدت الحياة الاجتماعية في مصر منعطفا حاسما أثناء الحرب العالمية الثانية نتيجة تفاقم حالة الفقر بسبب التفاوت بين طبقات المجتمع ففي سنة 1942 اعترفت الحكومة الوفدية للعمال بحق تكوين عمل نقابي فزادت الطبقة العاملة وقامت حكومة الوفد بإصدار قانون تخفيف الضريبة[1].

وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية 1945م استؤنفت النشاطات الطلابية ولتهدئة الوضع وامتصاص نقمة الشعب المصري بدأ إسماعيل صدقي باشا بالتقرب من الطلبة والعمال، فقد سعى بإطلاق سراح الطلبة المعتقلين، وفي تلك المدة اقتضت الظروف الى تأسيس اللجان الطلابية والعمالية ولقد اثبتت احداث فبراير 1942 انه نقطة تحول مهمة في توجهات الحركة الوطنية الطلابية وقيادتها، وقد قام صدقي باشا بملاحقة الطلبة والعمال المثقفين الذين رفضوا أي تساهل بالمفاوضات الا بجلاء القوات البريطانية مما دفعه الى ضرب الحركة الطلابية وقلع جذور الخطر منها، وفي الوقت الذي سعى صدقي باشا لتشتيت اللجنة التنفيذية للطلبة وشق صفوفهم بعد ان أصدرت ميثاقا وطنيا في 17 فبراير 1946 تضمن ما يلي:

*الجلاء التام للقوات البريطانية في البر والبحر والجو من كل الأراضي والقواعد على ارض وادي النيل.

*تدويل القضية المصرية.

*التحرر من العبودية الاقتصادية[2].

في يناير 1946 تفجرت خلافات اجتماعية عنيفة أدت في فبراير الى تكوين اللجنة القومية للعمال والطلبة ومدت نشاطها ورسالتها للطلبة في المدارس الثانوية والنقابات لم يكن له تأثير كبير على الصعيد العملي لكنها أصدرت بيانا يربط بين الكفاح ضد الاحتلال الإنجليزي والعمل من اجل النهضة الوطنية والمطالبة بالإصلاحات، وكان يؤكد على ضرورة الإضرابات والمظاهرات فقد زادت حدة الصراعات الاجتماعية أكثر فأكثر في عام 1946[3].

وترتب عن فساد المجتمع انتشار الاقطاع واحتكار أصحاب رؤوس الأموال للمرافق الرئيسية للإنتاج وللثورة الاقتصادية، ان أصبح المجتمع من طبقتين:

*طبقة تشقى ولا تكاد تجد القوت الضروري.

---

[1]: بريزة شيبوب: المرجع السابق، ص49.

: مازن مهدي عبد الرحمن الشمري: **موقف حكومة إسماعيل صدقي من الحركة الطلابية عام 1946**، تحت اشراف حسين علي عبد الحسين اللامي، المجلد الثاني 2013 ، 129_127. [2]

[3]: ماسيمو كامبنيني: المرجع السابق، ص97.

*وطبقة تنعم بثمرات عرق وكد الطبقة الكادحة وكانت الطبقة الكادحة تمثل الغالبية العظمى من سكان مصر وهم في الحقيقة أصحاب هذا البلد، بينما القلة الدخيلة هي التي تزداد ثراء يوم بعد يوم.

ولذا كثرت الشكوى من هذا النظام الاجتماعي الذي لا مبرر له والذي كان يستفحل يوما بعد يوم.

وقد تميزت الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بانتشار البطالة في المجتمع المصري، حيث قدر عدد العمال العاطلين عن العمل بمائة ألف عامل مما زاد القلق بين المتعلمين فبلغ عدد المتعطلين عن حملة الثانوية العامة والاجازة الجامعية نحو عشرة آلاف كانوا يرون الوظائف التي هم أحق بها في أيدي الأجانب[1].

وقد خرجت القاهرة من الحرب مدينة تعج بالخلق وبالجند والساسة والسياسيين والنشاط الاجتماعي وباللهو والمجون، فقد كانت سنة 1946 حوالي ثلاثة ملايين نسمة كانت عاصمة للسياسة وقاعدة الحرب في العالم العربي المشرقي، كانت عاصمة التناقضات العلم والجهل، الغني والفقير، الاسراف والجوع، مجتمع النصف بالمئة ومجتمع الثروة[2].

أما حالة الجيش عمل الاستعمار والقصر لإضعاف الجيش ومحاولة التنكيل بالعناصر الوطنية الثورية به، وقد ظهر ذلك بوضوح في حملة فلسطين فقد تاجر الملك ورجاله بأرواح الجنود المصريين وسلامة الوطن، فاشتروا صفقات من الأسلحة الفاسدة بقصد، فكانت القنابل تتفجر في ايدي الجنود بدلا من ان تصيب الأعداء[3].

وقد جاءت الحرب العالمية الثانية حافزا جديدا على نشاط الحركة التعاونية، وتضاعف عدد المنشآت والمنظمات خاصة جمعيات التعاون المترلي، إذ تبين من التجارب انها وسيلة فعالة للحد من الغلاء الفاحش وحماية الجمهور من تلاعب التجار واستغلالهم في حالة الحرب لرفع أسعار الحاجيات، فنجحت منشآت عديدة صار بعضها مضرب المثل في الانتظام وحسن الإدارة، وساعد على انتشار هذه الجمعيات تقدم الوعي القومي والشعور بالواجبات الاجتماعية، وإدراك الطبقة المثقفة في المدن والقرى روح التعاون واطلاع المثقفين بإدارة الجمعيات.

بلغ عدد الجمعيات التعاونية على اختلاف أنواعها 2000 جمعية، وعدد أعضائها 800,000 وبلغت قيمة معاملاتها في السنة ثمانية ملايين جنيه[4].

---

[1]: محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص244.

[2]: نجيب صالح: المرجع السابق، ص300.

[3]: شوقي الجمل: المرجع السابق، ص66_67.

[4]: نجيب صالح: المرجع السابق، ص300.

وقد كان كبار ملاك يؤجرون أراضيهم لصغار الملاك فيزرعونها أو يؤجرونها من الباطن للفلاحين الفقراء او المعدمين، وكانت القيمة الايجارية مرتفعة للغابة تعادل نصف المحصول في العادة مما يعادل 80 بالمئة من قيمته[1].

وقد كان الفلاح يقاسي أبشع أنواع القهر من الاستغلال المزدوج من جانب الرأسماليين الأجانب وأعوانهم الاقطاعيين وكان فقراء الفلاحين يعتمدون غالبا على المرابي الذي يمارس نشاطه كعيل لشركة اجنبية[2].

وفي عام 1947_1948 خطت الوزارة أخرى في توحيد التعليم الاولي وهو انشاء المدارس الأولية النموذجية وعدل قانون التعليم الابتدائي بحيث يسمح لتلاميذ المدارس الأولية النموذجية والتقدم لامتحان الشهادة الابتدائية مع امتحان إضافي باللغة العربية بدلا من الإنجليزية وسمح بعد ذلك الالتحاق بالتعليم الثانوي[3].

وفي عام 1948 فقد انتشر الاتحاد النسائي المصري وقد كونت درية شفيق اتحاد بنت النيل، واستأنفت العديد من مطالب هدى الشعراوي حق النساء في الصحة والتعليم والعمل والمشاركة السياسية، وعلى الرغم من صعوبة كسر جدار العداء لمجتمع محافظ فإن عمل هؤلاء الناشطات أسهم بلا شك في جعل مصر واحدة من البلدان العربية والإسلامية الأكثر تقدما في مجال تحرير المرأة[4].

وفي عام 1951 وجهت البورجوازية ضربتها الكبرى على العناصر الأجنبية، حين أصدرت القانون رقم 37 سنة 1951م يمنع غير المصريين من تملك الأراضي الزراعية في المملكة المصرية، وقد نص على انه يحظر على غير المصريين سوءا كانوا أشخاص طبيعيين ام اعتباريين اكتساب ملكية الأراضي الزراعية والأراضي القابلة الزراعة والأراضي الصحراوية بالمملكة المصرية[5].

---

[1]: سيرانيان: المصدر السابق، ص19_20.

[2]: محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص243.

[3]: سمر رحيم الخزاعي: المرجع السابق، ص14.

[4]: ماسيمو كامبنيني: المرجع السابق، ص80.

[5]: عبد العظيم رمضان: **الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر ثورة 23 يوليو 1952 الى نهاية ازمة مارس 1954**، المرجع السابق، ص37.

الخاتمة

خاتمة :

ومن خلال دراستنا لموضوع الاثار السياسية والاقتصادية للحرب العالمية الثانية على مصر توصلنا للنتائج التالية:

*تعتبر الحرب العالمية الثانية من أهم الاحداث التي شهدتها بلدان المشرق العربي في بداية القرن العشرين والتي كان لها أثر كبير على مصر من جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

* ولقد تميزت أوضاع مصر قبيل الحرب العالمية الثانية بتوقيع عدة معاهدات بين السلطات البريطانية والحكومة المصرية نذكر على سبيل المثال توقيع معاهدة 1936وذلك للخطر الدولي الفاشي وكذلك ظروف خطر الرجعية التي ما تلبث القوى الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية ان تطالب بإلغائها وتلغيها بالفعل ثم تهجر أسلوب المفاوضات لتدخل البلاد في طور جديد.

*واجهت الحركة المصرية قوى دولية عاتية تعرضت لمخطط الاحتلال في تعبئة الثورة المضادة في شكل تصريح 28 فبراير 1922، استطاع ان يحول الحركة الوطنية الديموقراطية الأسلوب الثوري الى أسلوب القانون بالاعتماد على الملك وعلى الفئات الاقطاعية والملاك وكبار الماليين.

ولقد كانت مصر اثناء الحرب العالمية الثانية تحت حكم الملك فاروق الأول وظل حتى 1952.

*ولقد التزمت مصر خلال الحرب العالمية الثانية مصر الحياد في المراحل الأولى من الحرب حيث كان المصريون معادون للاحتلال البريطاني، وقد شكلت مصر حلقة الاتصال الرئيسية بين دوائر الاهتمام فقد انتقلت اليها القوات البريطانية في الشرق الأوسط.

*وفي اعقاب الازمة الوزارية في فبراير 1942 قامت الحكومة البريطانية عن طريق سفيرها مايلز بالضغط على الملك فاروق ليسمح للحكومة الوفدية ان تحل مع حكومة حسين سراي باشا في مساء 4 فبراير 1942يعتبر

السبب الرئيسي لتيار الرفض للواقع السياسي المصري، حاصرت القوات والدبابات البريطانية قصر عابدين بالقاهرة، وأعطى لامبسون لملك فاروق مهلة أخيرة، رضخ الفاروق وبعد فترة قصيرة شكل مصطفى النحاس حكومته الخامسة، وقد سعى النحاس خلال فترة حكمه الى إنشاء جامعة الدول العربية.

*توقيع مصر لمعاهدة بريطانيا حيث منحتها حق إقامة قواعد عسكرية وبموجب هذه المعاهدة تقديم كافة المساعدات العسكرية وذلك من خلال إشراك مصر بجانب بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية اما اقتصاديا فأحكمت بريطانيا قبضتها على الاقتصاد المصري من صناعة وزراعة وتجارة.

*ومن الانعكاسات التي خلفتها للحرب العالمية الثانية على مصر نمو الوعي السياسي وظهور الأفكار الوحدوية وذلك من خلال تأسيس جامعة الدول العربية توثيق الصلات بين الدول العربية وحاولت تغيير الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال الإطاحة النظام الرجعي العميل للغرب.

*يعتبر تأسيس جامعة الدول العربية شكل من أشكال الاتحاد العربي لذا شاركت في الكثير من التجارب الوحدوية مشروع الوحدة السورية المصرية التي استمرت من 1958-1961 الى جانب اتحاد مصر وسوريا في مارس 1958كذلك نذكر الاتحاد المصري العراقي السوري.

*كشف الحقائق التاريخية التي تبين الاستعمار ومهما اختلفت أشكاله وتنوعت أساليبه يبقى السبب الرئيسي في المشاكل التي عانى منها المشرق العربي خاصة مصر في جميع المجالات.

الـــمـلاحق

الملحق رقم:01. صورة فوتوغرافية لسعد زغلول.

المصدر: محمد عبد الرحيم مصطفى بك: المصدر السابق، ص328.

الملحق رقم 02: مظاهرات 1919في الإسكندرية.

المرجع: صورة الكترونية: ذاكرة مصر المعاصرة، مظاهرات ثورة 1919، يوم 04 جوان 2021.

الملحق رقم03: صورة فوتوغرافية لثروت باشا.

المرجع: يونان لبيب رزق: المرجع السابق، ص242.

الملحق رقم **04**: صورة فوتوغرافية لمصطفى النحاس باشا.

المرجع: جمال سليم: المرجع، ص**07**.

الملحق رقم05: صورة فوتوغرافية لإسماعيل صدقي باشا.

المرجع: يونان لبيب رزق: المرجع السابق، ص353.

الملحق رقم06: محاصرة قصر عابدين بالدبابات البريطانية.

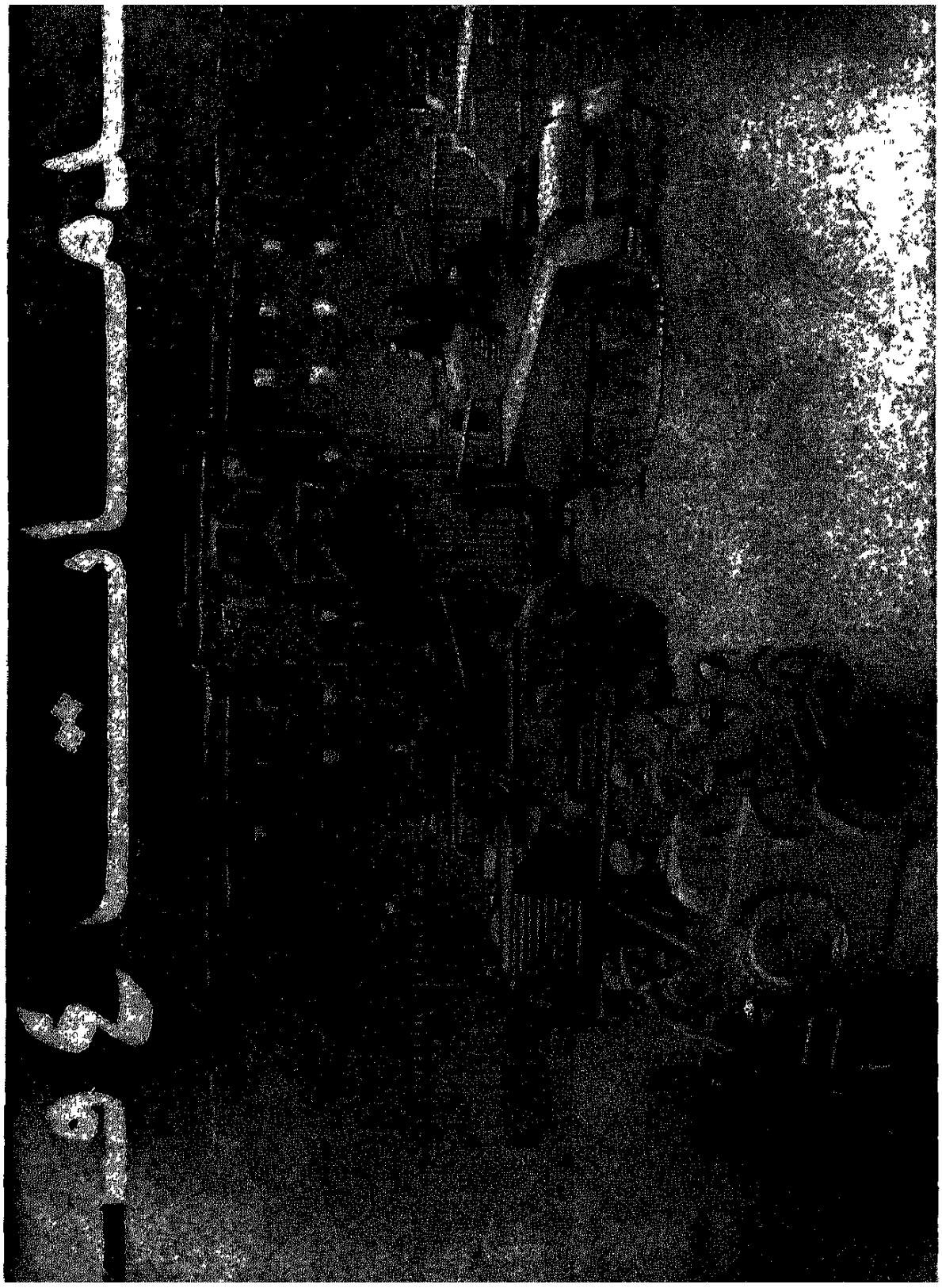

المرجع: يونان لبيب رزق: المرجع السابق، ص439.

الملحق رقم07: وثيقة تنازل الملك فاروق عن عرش مصر.

أمر ملكي رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٢

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

لما كنا نطلب لبلادنا دائما الرقي والرخاء

ولما كنا نرغب رغبة أكيدة في تجنيب البلاد المصاعب التي قد تواجهها في هذه الظروف الحاضرة

ونزولا على إرادة الشعب

قررنا النزول عن العرش لولي عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرنا بهذا إلى دولة صاحب

الفخام الرفيع علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه.

صدر بقصر رأس التين في ٤ من ذي القعدة سنة ١٣٧١ (٢٦ يوليه سنة ١٩٥٢).

المرجع: مجدة بو عبد الله: المرجع السابق، ص84.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: الآثار السياسية والإقتصادية للحرب العالمية الثانية على مصر 1939 و 1952.

إعداد الطلبة:

1- مناصري بشرى ..... رقم التسجيل: .....

2- ..... رقم التسجيل: .....

القسم: علوم انسانية **الشعبة:** تاريخ **التخصص** تاريخ وطن عربي معاصر.

إشراف: عيسى يحيى بن بتي **الرتبة:** استاذ التعليم العالي.

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2020-2021 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة.

موافقة وإمضاء المشرف(ة):

رئيس فريق الاختصاص

مساعد رئيس القسم المكلف بالتسيير و التعليم في الطور رئيس القسم

أ. عباس فتحي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

الرقم: /2021

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): مناصري بشرى

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 204168174

الصادرة بتاريخ: 2019/08/10 عن دائرة: بالمسيلة

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية والإجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ وطن عربي معاصر تحت رقم التسجيل: 181535091462

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: مذكرة ماستر بعنوان: الآثار السياسية و الإقتصادية للحرب العالمية الثانية على مصر 1939-1952.

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في:

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

البيبليوغرافية

قائمة المصادر والمراجع والملاحق:

أ/المصادر.

1/ احمد شفيق باشا: **حوليات مصر السياسية**، الحولية الأولى، تقديم ودراسة احمد زكريا الشلق، تحرير مصطفى غنايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1925.

2/ إسماعيل صدقي: **مذكراتي**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 1972.

3/ سيرانيان: **مصر ونضالها من اجل الاستقلال 1945–1952**، ترجمة عاطف عبد الهادي علام، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر، 1982.

4/ صلاح العقاد: **العرب والحرب العالمية الثانية**، معهد الدراسات العربية العالمية، مطبعة الرسالة، سنة1966.

5/ عبد الرحمن الرافعي بك: **ثورة سنة 1919تاريخ مصر القومي من سنة 1914الى سنة 1921**، ج1،ط1،مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، مصر ،1946.

6/ عبد الرحمن بك: **في أعقاب الثورة**، ج1،ط1،مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة، مصر ، سنة 1927.

7/ فوزي جرجس: **دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي**، تقديم جلال السيد، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة مصر.

8/ مارسيل كولومب: **تطور مصر 1924–1950**، ترجمة زهير شايب، تقديم احمد عبد الرحيم مصطفى، مكتبة الإسكندرية، مصر.

9/ محمد حسين هيكل: **مذكرات في السياسة المصرية عهد فاروق**، ج2، مطبعة مصر، القاهرة، مصر، 1953.

10/ محمد حسين هيكل: **مذكرات في السياسة المصرية عهد فاروق**، ج2، مطبعة مصر، القاهرة، مصر، 1953.

11/ محمد حسين هيكل: **مذكرات في السياسة المصرية من سنة 1916الى سنة 1937من الحماية الى معاهدة الغاء الامتيازات الأجنبية**، ج1، دار المعارف، القاهرة، مصر، القاهرة، مصر، 2003.

12/ محمد شفيق غربال: **تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية**، ج1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1952.

13/ محمد عبد الرحيم مصطفى بك: **تاريخ مصر الحديث**، المطبعة الاميرية، القاهرة، مصر، 1951.

14/ المؤلف مجهول: **معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا**، الطبعة الاميرية ببولاق ،26 أغسطس 1936.

15/ ناصر الانصاري: **المجمل في تاريخ مصر النظم السياسية والإدارية**، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر،1993.

16/ هنري لورانس: **اللعبة الكبرى المشرق العربي والاطماع الدولية**، ترجمة عبد الحكيم الاربد، مراجعة رجب بودبوس، ط1، الدار الجماهيرية بنغازي، ليبيا، 1993.

ب/ المراجع:

1/ احمد طربين: **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، جامعة دمشق، المطبعة الجديدة، سوريا، 1985-1986.

2/ إسماعيل احمد ياغي: **تاريخ العالم العربي المعاصر**، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية.

3/ امين مصطفى: **تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث**، ط3، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة مصر،1954.

4/ جاد طه: **معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1989.

5/ جلال يحي: **العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية**، دار المعارف، 1985.

6/ جلال يحي: **العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية**، دار المعارف، 1985.

7/ جمال الدين مسدي واخرون: **مصر والحرب العالمية الثانية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، مصر.

8/ جمال سليم: **قراءة جديدة لحادث فبراير**، مطبوعات الشعب.

9/ حسن صبحي: **اليقظة القومية الكبرى يوليو 1952 أصولها وأبرز مظاهرها وإنجازاتها**، ط1، دار المعارف، مكتبة الإسكندرية، مصر،1965.

10/ خيري أبو العزائم فرجاني: **ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية.**

11/ راض عبد المنعم: **أداء ومصادر النمو الاقتصادي في دراسة تطبيقية 2013**.

12/ رأفت الشيخ: **تاريخ العرب المعاصر**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1996.

13/ شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم: **تاريخ مصر المعاصر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997.

14/ عبد العظيم رمضان: **الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام الثورة 23يوليو1952 الى نهاية ازمة مارس 1954**.

15/ عبد العظيم رمضان: **الصراع بين الوفد والعرش 1936-1939**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، افريل1979.

*16/ عبد العظيم رمضان: **دراسات في القومية العربية تطور الحركة في مصر من سنة 1918الى غاية 1936**،ط2،مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1983.*

17/ ماجدة بركة: **الطبقات العليا بين ثورتين (1919_1952)**، ترجمة: محمود ماجد، تقديم: طارق البشري، طبع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

18/ ماجدة بركة: **الطبقات العليا بين ثورتين، تقديم طارق البشري**، ترجمة محمد ماجد، ط2.

19/ ماسيمو كمبانيي: **تاريخ مصر الحديث من النهضة لمبارك**، ترجمة عماد البغدادي، الهيئة العامة لشؤون العامة، مطابع الاميرية، ط1، القاهر، مصر،2006.

20/ محمد زكي عبد القادر: **محنة الدستور 1923-1952**، ط2، مكتبة مدبولي، بالقاهرة، مصر، 1973.

21/ محمد علي القوزي: **دراسات في تاريخ مصر المعاصر**، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت لبنان،1999.

22/ محمد متولي: **مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة 1952**دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1980، سلسلة محكمة التاريخ.

23/ محمد محمود السروجي: **دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**، جامعة الإسكندرية، مصر، 1998.

24/ محمد مندور: **صفحات من تاريخ مصر المعاصر**، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1993

25/ محمود صالح منسي: **الشرق العربي المعاصر**، المعادي الجديدة، تشرين الاول، 1990.

26/ مروان بحيري: **الحياة الفكرية في المشرق العربي 1890–1939**، مركز الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان 1983.

27/ نجلاء عز الدين: **العالم العربي**، ترجمة محمد عوض إبراهيم واخرون، تقديم ويليم ادنست هوكنغ، تصدير حسن جلال العروسي المحامي، دار أحياء الكتب العربية، 1953.

28/ نجيب صالح: **تاريخ العرب السياسي 1856_1956**، دار اقرأ.

29/ هدى جمال عبد الناصر: **الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية 1936–1952**، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1987.

30/ يونان لبيب رزق واخرين: **مصر والحرب العالمية الثانية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام، مكتبة الإسكندرية، 2001.

31/يونان لبيب رزق: **تاريخ الوزارات المصرية 1878–1953**، اشراف حسن يوسف، مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، وحدة الوثائق التاريخية، 1975.

ج/ الموسوعات والمعاجم:

1/ أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ط3، القاهرة.

2/ عبد الوهاب الكيالي: **الموسوعة السياسية**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.

3/ عبد الوهاب الكيالي: **الموسوعة السياسية**، ج6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.

4/ عبد الوهاب الكيالي: **الموسوعة السياسية**، ج7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.

د/ الدوريات والمجلات:

1/ جريدة الوقائع المصرية: العدد 42، امر ملكي رقم 42لسنة 1923بوضع نظام دستوري للدولة المصرية، الصادر في يوم الاثنين 20فبراير2013.

2/ سارة عبد الستار: **سعد زغلول والثورة**، مجلة تباين، مكتبة الاسكندرية، رقم 121091.

3/ سهاد جاسم محمد: **حادثة 4شباط1942 في مصر والتدخل البريطاني**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، العدد2، حزيران،2013.

4/ علي العفيفي علي الغازي: **دستور الوحدة الوطنية المصرية 1923**، مجلة تباين، العدد3، شتاء 2013.

5/ عماد أبو الغازي: **حكاية ثورة 1919**، سلسلة حكاية مصر، تصدرها الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة 6/ شهرية للشباب، تعنى بنشرها تاريخ مصر، شركة الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

7/ لطيفة محمد سالم: **دستور 19أفريل 1923 ابو الدساتير المصرية**، يوم: الأحد 15 افريل 2012، على الساعة الثامنة صباحا.

8/ لطيفة محمد سالم: **مصر في الحرب العالمية الأولى** ،4أغسطس 2012

ه/ الرسائل الجامعية:

1/ بريزة شيبوب: **مذكرة حول إثر الحرب العالمية الثانية على المشرق العربي مصر العراق وفلسطين نموذجا**، لنيل شهادة ماستر، تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

2/ سمر رحيم الخزاعي: **تطور حركة التعليم في مصر 1916–1951**، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة المستنصرية، تحت اشراف، حارث يوسف عيسى.

3/ عماد عمر محمد عبد الكريم: **دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية**، للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية: تحت اشراف عمر الخضرمي، جامعة الشرق الأوسط، 2018.

4/ مازن مهدي عبد الرحمن الشمري: **موقف حكومة إسماعيل صدقي من الحركة الطلابية عام 1946**، تحت اشراف حسين علي عبد الحسين اللامي، مجلة الأستاذ، العدد 206، المجلد الثاني، 2013.

5/ مجدة بو عبد الله: **الحماية البريطانية على مصر 1882–1956**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تخصص الوطن العربي المعاصر، قسم التاريخ تحت إشراف الأمير بوغدادة، جامعة محمد خيضر بسكرة، بالمسيلة، 2018-2019.

6/ مرفت شمراوي: **جامعة الدول العربية حقوق الانسان المعايير والاليات**، وزارة الشؤون الخارجية بالنرويج، اعداد سارة الكيالي واسراء صالح تصميم مجموعة العزيم، ترجمة عمرو خيري، تحرير عبد الرحمن حمدي، 2013.

فـــهـرس
الـــمـوضـوعـات

فهرس الموضوعات:

	الصفحة
الاهداء.	
شكر وعرفان.	
مقدمة	
الفصل التمهيدي: أوضاع مصر قبيل الحرب العالمية الثانية.	1
المبحث الأول: الأوضاع السياسية.	1
*ثورة 1919.	1
*دستور 19 مارس 1922.	6
*معاهدة 1936.	8

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية.	11
المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية والثقافية.	15
*الأوضاع الاجتماعية.	15
*الأوضاع الثقافية.	16
الفصل الثاني: أوضاع مصر في خضم الحرب العالمية الثانية.	19
المبحث الأول: الأوضاع السياسية.	1919
*موقف مصر وبريطانيا من الحرب العالمية الثانية.	19
أ: موقف مصر من الحرب العالمية الثانية.	22
ب: موقف بريطانيا من الحرب العالمية الثانية.	23
*تطور الأوضاع السياسية في مصر.	23
أ: حزب الوفد.	26
ب: حادث 4فيفري.	28
ج: وزارة النحاس الخامسة.	31

المبحث الثاني: الاوضاع الاقتصادية.	33
المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية والثقافية.	35
*الأوضاع الاجتماعية.	35
*الأوضاع الثقافية.	36
الفصل الثالث: نتائج الحرب العالمية الثانية على مصر.	37
المبحث الأول: النتائج السياسية.	40
مفاوضات صدقي بيفن.	35
مصر وهيئة الأمم المتحدة	36
مصر وجامعة الدول العربية.	37
المبحث الثاني: النتائج الاقتصادية.	40
المبحث الثالث: النتائج الاجتماعية والثقافية.	43
خاتمة.	
قائمة الملاحق.	
قائمة المصادر والمراجع.	

تم بحمد الله